الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

استبرق الشوك :حاجتنا لـ(350) ألف وحدة سكنية سنويا وهي خارج امكانية وزارتنا

3

ملاذ لرعاية الفقراء وتقديم المعونات للعاطلين أم رحلة مع المعاناة؟

8-9

تجارة لوحات تسجيل السيارات تلقى رواجاً كبيراً .. والأسعار في صعود دائم

اتفاق مجموعة العشرين على مواصلة دعم الاقتصاد العالمي

وزير المالية: الموازنة الاستثمارية لعام 2010 تحقق نمواً من 22% الى 29%

4

تراجع في أسهم البورصات العربية للأسبوع الثاني

12

معرض بغداد الدولي آليات تحضير ضعيفة وإمكانات إدارية متواضعة وسط غياب عربي !

14

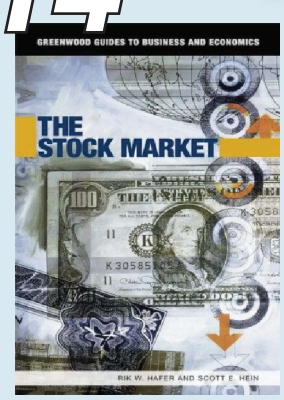

كتاب.. سوق الأسهم المالية الجزء السادس

الاقتصادي | العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

تجارة لوحات تسجيل السيارات تلقى رواجاً كبيراً.. والأسعار في صعود دائم

■ بغداد / المدى الاقتصادي

برز العديد من الظواهر بعد عام ٢٠٠٣ ومنها ظاهرة تسجيل لوحات السيارات بعد تسقيط القديمة منها وتسجيل الحديثة.

ويقول فاضل خيري ٤٥ عاما: لقد كان لتدفق الاف السيارات بمختلف الانواع والموديلات الى البلاد سببا في فوضى كبيرة اثرت بشكل كبير على موضوع تسجيلها في دوائر المرور التي ارجأت الموضوع لاعوام بسبب الظروف غير الطبيعية التي مرت بالبلاد، كما ان هذا الكم الهائل من السيارات التي تملأ الطرقات والشوارع واستمرارية معاملات بيع وشراء سيارات (المنفيست) وظهور الكثير من المشكلات التي اخذت معظمها طابعا قانونيا بسبب المداخلات والمخالفات التي ارتكبها البعض من اللجوء الى الطرق غير المشروعة في تلك العمليات دفع دوائر المرور العامة الى اصدارقانون يجيز تحويل لوحات التسجيل الدائمية من المركبات القديمة الى الحديثة بعد تسقيط الاولى وتسليمها الى دوائر المرور المختصة، وما كان للاقبال الواسع من قبل اصحاب السيارات على القيام بعمليات التسقيط والتسجيل الا ليظهر مجموعة من المنتفعين الذين بدأوا يلجأون الى الطرق غير القانونية في غالب الاحيان لتحقيق مكاسب مالية!

ويضيف بصفتي املك احدى السيارات الحديثة التي اروم تسجيلها في دائرة المرور والحصول على لوحة تسجيل دائمية مررت بمعاناة طويلة في هذا الموضوع اذ مضت المدة المقررة والبالغة ٣٠يوما ولم انجز المعاملة لتصبح امكانية السير بسيارتي الجديدة امرا يحمل المخاطرة والتعرض للمساءلة القانونية ومواجهة الغرامة المالية، ما جعلني اسارع الى شراء لوحة تسجيل لسيارة قديمة بملغ ٢٥٠٠ دولاربرغم ان السيارة القديمة لاتباع في السوق بربع هذا المبلغ.

فيما يقول ابو وليد صاحب معرض الوليد لتجارة السيارات: في الاونة الاخيرة قام بعض المتصيدين في الماء العكر بشراء السيارات القديمة واحتكاربيعها باسعار تفوق قيمتها الحقيقية لتصل اسعارها في بعض الاحيان الى اسعار السيارات الحديثة بسبب لوحات التسجيل التي تحملها وهي تتفاوت وفقا للارقام الموجودة عليها فكلما كان الرقم اصغر كان السعر اكثر والعكس صحيح اما التي تحمل ارقاما قليلة فهي تسمى الـVIP اي المتميزة واسعارها لارقام بغداد تصل الى نحو ٨٠٠٠ دولار.

ويضيف: نجد صعوبة كبيرة في بيع السيارات المستوردة حديثا حيث يضاف مبلغ كبير الى قيمة السيارة المعروضة للبيع في المعرض كما ان الزبون اصبح يفضل شراء السيارة ومثبت عليها لوحة التسجيل مما يحملنا عبئا كبيرا لا طاقة لنا به ويرغمنا على احتساب فارق مالي مضاف لشراء لوحات التسجيل التي اصبحت من الصعوبة الحصول عليها.

ويوضح احمد عبد نافع وهو احد المعقبين ان معاملة التعقيب تتضمن إجراءات عدة منها جلب صاحب المركبة القديمة الاصلي او من يحمل وكالة عامة مصدقة منه في كاتب العدل ،ومن ثم الذهاب الى دائرة المرور للقيام بفحص المركبة القديمة للكشف فيما لوكانت عليها غرامات مالية مستحقة للفترة الماضية ومن بعدها التوجه الى الدائرة المختصة بالتسقيط لترك المركبة في الامانات وصرف مبلغ معين كامانات يقدر بـ(١٠٠٠٠٠) مئة الف دينار ومثله عن مصاريف نقله الى موقع التاجي لتحصل على كتاب رسمي فيه بيانات اسم الشخص الذي اودع المركبة القديمة وبعدها يحدد موعد لتسلم شهادة الايداع لمدة لا تتجاوز العشرة ايام وعندها تنتهي معاملة المركبة القديمة لتبدأ معاملة الجديدة التي اقوم بجلبها للفحص في ذات الموقع المخصص للفحص وبعدها اقوم بدفع مبلغ ضريبة دخول المركبة ثم احصل على موعد لتثبيت اللوحة ونحن بعد هذه السلسلة الطويلة والشائكة من المراجعات لا نستلم من اصحاب المركبات سوى ٢٥٠٠ دولار فقط وهي بالكاد تسد مصاريف المعاملة والنقل وهامش من الربح البسيط ليس إلا.

خبراء: تفعيل الاستثمار وتنشيط القطاعات الانتاجية ضرورة لإنعاش الاقتصاد الوطني

■ بغداد / المدى الاقتصادي

اكد عدد من الخبراء الاقتصاديين ان اعتماد سياسات استثمارية وتنشيط القطاعات الانتاجية ضرورة ملحة لانعاش الاقتصاد الوطني.

ويقول الدكتور حسن خليل ابراهيم التدريسي في كلية المنصور الجامعة: ان اهمية النمو الاقتصادي تأتي من اعتماد سياسات استثمارية ونشاطات الاعمار جنبا الى جنب ما يؤدي الى حدوث تطور في الاقتصاد العالمي وتحسين موقف البيت الاقتصادي العالمي وتجنب شبح المجاعة والفقر عن الدول الاكثر فقرا في العالم من خلال التوزيع العادل للموارد ما يتطلب التنسيق المشترك بين جميع الدول وبصورة مدروسة وعلمية ،وبالنتيجة يكون اي نشاط استثماري يهدف بالمحصلة الى نتائج عمرانية وهي النقطة التي تتداخل فيها المشاريع التنموية لجميع القطاعات الاقتصادية كالاستثمار في قطاع الاسكان على سبيل المثال الذي يقوم بتحريك جملة من النشاطات الانتاجية ما يدل على تحريك متبادل لعناصر الانتاج الاقتصادي ذات المميزات المتعددة سواء في نشاطات الاستثمار أم الاعمار اضافة الترابط الذي سينشأ بين الدول عبر الترابط في السياسات التنموية.

ويضيف: اننا نصل لنتيجة نهائية مفادها ان هناك ترابطاً وثيقا بين الاستثمار ومشاريع الاعمار التي قد نعرفها بكونها من مشاريع الاستثمار عبر اعتماد تشكيل منظمات دولية تقوم بتفيذ مشاريع في مجال الاعمار الذي تضطلع به الشركات الكبرى مع الاخذ بنظر الحسبان كفاءة تلك الشركات للقيام بهذه المهام وتنفيذ مشاريع كبرى، ويمكننا القول ان هناك ضرورة تنبع من الشراكة المتحققة من المشاريع الاستثمارية والاعمارية خاصة في القطاع الزراعي باعتباره من الضرورات الانية التي تفرض ذاتها بقوة في هذه المرحلة اضافة الى كونها قطاعا يجمع بين المجالين الحيويين وهما الاستثمار والاعمار في قطاع عانى كثيرا خلال المرحلة الماضية اذ ان اعادة اعمار البنى التحتية للقطاع الزراعي تكمن فيه ملامح واضحة للاستثمار في قطاع استثماري حيوي لو توفرت له الامكانات والطاقات لاصبح بالامكان الحديث عن اقتصاد وطني متطور خلال مدة زمنية قصيرة نسبيا وبشكل ينافس مع اقتصاديات دول اخرى لها باع طويل وخبرة مكتسبة لحقبة طويلة من الزمن وذلك لن يتحقق الا بضمان تدخل الدولة لوضع اطر المناقلة الطبيعية للموارد الطبيعية كمشاريع استثمارية قبل البدء والشروع في خطط اعمار القطاع الزراعي الذي لا يزال الكثير من مفاصله الحيوية غير مستغلة بالصورة المثلى فضلا عن تنشيط ودعم المجالات المستغلة سواء كانت في المجال الزراعي ام تنمية الثروة الحيوانية وما يرتبط بها من تداخلات لصناعات غذائية وكيمائية وغيرها.

فيما يقول الخبير الاقتصادي في وزارة الزراعة جاسم محمد: ان طبيعة الاستثمار في الموارد المتاحة او غير المستغلة تتمثل في تحديد نوعية وكمية الموارد غير المستغلة والتي لامجال لاستغلالها في انشطة اخرى وفي هذه الحالة لابد من استخدام البطاقة التعريفية للمنتجين الزراعيين لجميع المنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية والصناعات التحويلية المرتبطة بالانتاج الزراعي لتحديد معالم الانتاج الزراعي بصورة واقعية ونكون هنا قد حددنا مايجب استثماره في هذا القطاع لهذه المرحلة ،خاصة اننا حاليا نسير وفقا لاقتصاديات السوق الحرة ما يتطلب تطبيق ضرورات الترابط بين المجالات الاستثمارية والمجالات التي هي بحاجة الى اعادة البناء والاعمار ،وكمثال على ذلك ما يتم انجازه في مشروعي اعمار الصحراء واستغلال المياه في الانهار في اعتماد التقنيات الحديثة في ري المزروعات وهو ما يشكل وضع الاطار المناسب للمناقلة بين الاستثمار اعمار البنى التحتية للقطاع الزراعي.

الوكيل الأقدم لوزارة الإسكان إستبرق الشواك:

حاجتنا لـ(350) ألف وحدة سكنية سنويا وهي خارج امكانية وزارتنا

■ مقابلة / احمد العابدي

تمثل وزارة الاسكان والاعمار الجهة القطاعية المسؤولة في وقت ترتفع نسب حاجة العراق من الوحدات السكنية في ظل ضعف التخصيصات الاستثمارية المخصصة لمشاريع الاسكان. (المدى الاقتصادي) ألتقت الوكيل الاقدم لوزارة الاسكان استبرق الشوك للحديث عن خطة وزارته لحل ازمة السكن فضلا عن طبيعة المشاكل التي تواجه هذا القطاع:

■ لم تنجح الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ بحل أزمة السكن في العراق ما الأسباب برأيكم؟

– أزمة السكن هي ليست وليدة السنوات الماضية، بل أنها وليدة من القرن الماضي بعدما كانت حاجة أصبحت مشكلة، ومن الأسباب التي أدت الى هذه الأزمة منها أسباب ديمغرافية مثل النمو السكاني والهجرة من الريف الى المدن وهناك أسباب اقتصادية منها قلة دخل الفرد وارتفاع أسعار المواد الإنشائية وارتفاع أسعار الأراضي المخدومة وندرة الأيدي العاملة الماهرة وقلة الاستثمارات في مجال الإسكان، والعراق يتأثر بالأسباب العالمية المتعلقة بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية وما يرافقه من أزمات اقتصادية.

أما أهم هذه الأسباب هي عدم وجود دعم حقيقي لقطاع الإسكان بدليل ان الدولة أقدمت على إلغاء الهيئة العامة للإسكان في الثمانينيات لذلك تفاقمت هذه الأزمة اضافة الى قصور النظام المصرفي الحالي الموجود في العراق وقلة القروض والجهات الاقراضية التي قد تساعد المواطن على بناء وشراء الدور وعدم أعطاء المجال لدخول الشركات المستثمرة المتخصصة الى سوق السكن وبناء الوحدات السكنية كل هذا أدى الى مشاكل إسكانية أثرت على المجتمع العراقي منها تهرؤ بالرصيد السكني فالمعروض قليل والحاجة في أزياد مع معدل عالٍ بالاكتظاظ بمعنى ان الوحدة السكنية التي يسكنها خمسة أشخاص أصبحت تسكن من قبل خمسة عشر شخصا، مما أدى الى ظهور العشوائيات ما يعني مستوى خدمياً وبيئياً متدنياً.

وبعد عام ٢٠٠٣ لم تعتمد الدولة سياسة وطنية للإسكان شاملة وأحجام المستثمرين للمشاركة بسبب الوضع الأمني اضافة الى محدودية دور صندوق الإسكان والمصرف العقاري في المساعدة على بناء الوحدات السكنية مع غياب وجود معايير إسكانية تجعل المسكن بمواصفات مقبولة اضافة الى ضخامة الشرائح التي استهدفتها القوانين منها ذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمهجرين والمهاجرين وهذا هو واقع السكن في العراق.

■ ولكن مع غياب سياسة وطنية للإسكان هناك حلول اعتمدت سابقا كتوزيع قطع اراض ومنح القروض العقارية، ماتعليقكم على ذلك؟

– لم تكن عملية التوزيع عادلة وكانت هذه الأراضي مرتعاً للمزايدات لتجار الأراضي والعقارات كما ان اغلب هذه الأراضي غير مخدومة، والحل هو ما طرحته وزارتنا من مقترحات منها مشروع الإسكان الوطني والتقدير الرسمي للحاجة السكنية للعراق تبلغ في عام ٢٠١٥ ٣ ملايين ونصف وحدة سكنية مع وجود معدل النمو السكاني يبلغ ٣٪ ومتوسط حجم الأسرة من خمسة الى ستة أشخاص مع نسبة الاندثار بالأبنية ٥٪ ومعدل التحضر ٦٦٪ يكون الناتج هو هذا الرقم، بمعنى أننا محتاجون سنويا ٣٥٠ ألف وحدة سكنية وهذا خارج إمكانية وزارتنا وحتى بقية الوزارات الأخرى والمعالجات السريعة هي أولا تنفيذ الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود وفي جميع المحافظات وحاليا لدينا ٣٠ مجمعاً أنجزنا منها أربعة مجمعات سكنية والخطوة الثانية تأسيس صندوق الإسكان وتم تشكيل لجنة من الكثير الوزارات ضمن مشروع الإسكان الوطني الذي يغطي خمس شرائح من المواطنين هم الشهداء والسجناء السياسيون والمهجرون والمتقاعدون وموظفو الدولة لتوزيع الأراضي مع أعطاء قرض يبلغ قيمته ٣٠ مليون دينار وبنسبة فائدة ٢٪ وقد قدمنا نماذج لبيوت واطئة الكلفة وبحدود ٢٦ أنموذجاً.

والمحور الآخر هو تشجيع الشركات والمستثمرين والقيام بأعداد دراسة لتحويل بعض شركات وزارتنا الى شركات عقارية مساهمة بالتعاون مع القطاع الخاص وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية منها منظمة المستوطنات البشرية ومن خلال التعاون مع هذه المنظمات استطعنا تطوير قدرات العاملين لدينا وتأسيس مركز نظم المعلومات الجغرافية لإعداد البيانات والإحصائيات التي تساعدنا على وضع السياسات الخاصة بالإسكان، كما أنشأنا مشروع تطوير وتحديث المواصفات ومدونات البناء لأغراض إعداد كودات البناء وهناك بعض الحلول الآنية السريعة التي قدمتها الوزارة لحل أزمة السكن.

■ ماذا تحقق من الستراتيجية متوسطة المدى للوزارة لحل أزمة السكن؟

– أنجزنا مسودة السياسة الوطنية للإسكان في العراق وستراتيجية تنفيذها وهي سياسة وطنية كاملة تعالج بشكل علمي وفني دقيق جميع مشاكل السكن في العراق وحسب المحاور ودور الدولة مستقبلا هو أشرافي ورقابي وتخطيطي فقط.

■ هناك بعض الجهات دخلت لحل أزمة السكن منها أمانة بغداد من خلال مشروع ١٠ x ١٠ ما مدى التنسيق بينكم وبين الأمانة لحل أزمة السكن في بغداد؟

– من أسباب أزمة السكن بعد عام ٢٠٠٣ هي تعدد جهات اتخاذ القرار الخاص بالإنتاج الإسكاني بين وزارة الأعمار والإسكان ومجالس المحافظات وأمانة بغداد وغيرها وعدم وضوح الصلاحيات لكل منها وغياب الهيكل المؤسسي الهرمي لاتخاذ القرار في مجال السكن، ويجب ان يحل هذا الأمر من خلال تأسيس هيئة وطنية للإسكان ولا مانع من ان تقوم أمانة بغداد أو الوزارات الأخرى، ولكن يتطلب الأمر التنسيق والمتابعة ومعرفة العجز الإسكاني في كل محافظة وهناك تنسيق مع أمانة بغداد ولكنه من دون مستوى الطموح.

■ مَن يتحمل هذا العجز الإسكاني في الوقت الحالي؟

– هذا العجز ورثناه من النظام السابق وهي ليست جديدة وفي نهاية السبعينيات تم إعداد دراسة إسكانية من قبل شركة بولونية وتم اعتمادها ولكن بسبب الحروب لم تنفذ وهي ألان لا تصلح في الوقت الحاضر لذلك أعدت وزارتنا دراسة بهذا الشأن من اجل حل مشكلة السكن في العراق.

■ ماذا عن مشروع تحويل معسكر الرشيد الى وحدات سكنية ؟

– هذا حلمنا أيضا وهذا ما يكفله الدستور ونحن نسعى لتحقيق هذا الحلم وهذا مطلوب من الجميع لتكثيف الجهود من اجل تحقيق هذا الهدف ولكن هناك الكثير من العوامل تتداخل في هذا المجال منها الوضع العام للبلد ونحن نعول كثيرا على الاستثمار ودور القطاع الخاص لحل هذه المشكلة وكما حدث مع الكثير من الدول أما مشروع معسكر الرشيد فهو من مهام أمانة بغداد ويمكن لهذا المشروع ان يقدم الحلول الجيدة.

■ هناك الكثير من التجارب والحلول التي استخدمتها دول ومنها مصر على الصعيد العربي، أما على الصعيد الوطني فتجربة اقليم كردستان؟

– نحن سائرون لاختيار التجارب التي تتلاءم مع وضعنا وخاصة بعد استقرار الوضع الأمني إن هذا الأمر سوف يشجع على دخول الاستثمار الأجنبي ما يعني ان حلولاً لا بأس بها يمكن ان نقدمها وخاصة ان الاستثمار هو أكثر الحلول ايجابية وسرعة.

■ لوزارتكم مهام أخرى منها تنفيذ الطرق والجسور، ألا ترى ان شبكة الطرق لدينا متخلفة؟

– لدينا شبكة طرق تبلغ أكثر من ٤٢ ألف كيلو متر ومنها طرق سريعة وطرق شريانية وطرق ريفية و الإهمال الذي أصاب هذه الشبكة نتيجة للحروب وقلة الصيانة أدى الى تدهورها وعدم السيطرة على الأحمال المحورية وانعدام الموازين التي تدقق بوزن الشحنات قبل مرورها ما ادى الى أضرار كبيرة في الطرق مع ان طرق العراق كانت من أفضل الطرق في المنطقة ولكن بسبب الاهمال الذي أصابها، نحتاج الى مبالغ ضخمة لصيانة هذه الطرق وحتى مجال الاستثمار مفتوح في هذا المجال.

ومع ان اهتمام وزارتنا منصب حاليا على تغيير الجسور العائمة الموجودة على نهر دجلة ولدينا الكثير من الجسور التي افتتحناها خلال هذا العام وكذلك أعمار الجسور المتضررة نتيجة العمليات الإرهابية.

■ ماذا عن تخصيصات وزارتكم في الموازنة الاستثمارية للعام المقبل ٢٠١٠؟

– هي غير كافية حالها حال عام ٢٠٠٩ فهي لم تتجاوز الـ٥١٠ مليارات دينار لجميع مشاريع الوزارة ولكن مع هذا نحن متفائلون من خلال الانفتاح نحو الاستثمار وخاصة مع ادخال التقنيات الحديثة التي تعتمد على الأفكار الحديثة والتي تعتمدها الدول في بناء المجمعات الإسكانية وهناك خطوات صحيحة من قبل الحكومة في هذا الاتجاه.

الاقتصادي | العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

تراجع في أسهم البورصات العربية للأسبوع الثاني

■ دبي / وكالات

واصل معظم أسواق المال العربية هبوطه للأسبوع الثاني على التوالي، فيما بدا أنه فقدان للثقة بالأسواق، بعد أن عمد المتعاملون إلى عدم الاحتفاظ بالأسهم لأكثر من جلسة واحدة في عدد من البورصات

وكانت الخسائر الأسبوعية الأكبر من نصيب أسهم مصر، وسوق الأسهم السعودية، والبورصتين الأردنية والقطرية، في حين أظهرت الأسهم الكويتية تماسكا، وخرجت من تداولات الأسبوع بتراجع طفيف، جاء بسبب مبيعات جني الأرباح.

ففي سوق الرياض تراجعت الأسهم للأسبوع الثاني على التوالي، إثر عمليات بيع مكثفة بعد أن سيطر الأداء السلبي على معظم قطاعات السوق، التي كان أكثرها تأثراً قطاع البنوك وخصوصا "مصرف الراجحي" الذي تراجع سهمه بنسبة ١,٦ في المئة.

وأنهى مؤشر السوق الرئيس تعاملات الأسبوع الماضي عند مستوى ٦٣٤٣ نقطة، منخفضا ١,٥ في المئة عن إغلاق الأسبوع السابق، لكنه ما يزال مرتفعا بنحو ٣٢,١ في المئة منذ بداية العام الجاري.

كما تراجعت قيمة التداول السوقي الأسبوع الماضي، لتصل إلى ٢٦,٢ مليار ريال مقابل ٢٨ مليارا للأسبوع السابق، في حين استحوذت سهم "سابك" على ٩ في المئة من التداولات، تلاها سهم "كيان للبتروكيماويات" بنسبة ٨ في المئة.

ويتوقع تقرير لمجموعة "بخيت" السعودية "أن تشهد السوق تحسناً تدريجياً متأثرة بالارتفاع في أسعار النفط وانعكاسها الإيجابي على الموازنة العامة للدولة والتي ستنعكس بدورها على التفاؤل بتوقعات أرباح الشركات."

وفي المقابل، سجلت سوق الكويت للأوراق المالية خسائر طفيفة بنهاية الأسبوع الماضي، وسط أجواء من الترقب والإقبال على بيوع جني الأرباح، ما دفع المؤشر إلى ما دون مستوى ٧٤٠٠ نقطة.

ولم يتمكن المؤشر الرئيس لبورصة الكويت من مقاومة البيوع، وتراجع بنحو ٠,١ في المئة، عن إغلاق الأسبوع السابق، بعدما خسر تسع نقاط من خمس جلسات تداول، لينهي الأسبوع عند مستوى ٧٣٣٤ نقطة.

وفي الإمارات العربية المتحدة، أفقدت بيوع جني الأرباح السوق مكاسب كبيرة حققتها خلال الأسبوع، مع تباين في الأداء بين البورصتين في البلاد، إذ فقد مؤشر بورصة أبوظبي ١٠٣ نقاط ليستقر عند مستوى ٢٩٢٠ نقطة، في حين خسر مؤشر سوق دبي الأكبر نحو مئة نقطة لينهي تعاملات الأسبوع عند مستوى ٢٠٩٧ نقطة.

كما سجل مؤشر سوق الإمارات المالي تراجعا بهو الآخر، ليستقر عند مستوى ٣٠٤٦ نقطة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر منذ بداية العام بنحو ١٩,٤ في المئة، بينما بلغ إجمالي قيمة التداول ٢١٧,٢٣ مليار درهم.

أما الأسهم القطرية، فشهدت خلال تداولات الأسبوع الماضي عمليات جني أرباح مكثفة، أفقدت مؤشرها مكاسب الأسبوع السابق، بعد أن خسر مؤشر الدوحة نحو ١٨٢ نقطة ليستقر عند مستوى ٦٩٥٣ نقطة.

وتراجع المؤشر العماني بنهاية تداولات الأسبوع الماضي بنحو ٢٢ نقطة إلى مستوى ٦٣٣٣ نقطة، في حين فقدت سوق البحرين، الأصغر في منطقة الخليج من حيث القيمة السوقية، نحو ١٩ نقطة من قيمة مرشرها ليهبط إلى مستوى ١٥٠٧ نقاط.

وفي الأردن، أظهر التقرير الأسبوعي لبورصة عُمان، تراجع المؤشر الرئيس خلال تداولات الاسبوع الماضي بنحو ٦٤ نقطة أو ما نسبته ٢,٤ في المئة عن إغلاق الأسبوع السابق، لينخفض إلى مستوى ٢٥٥٢ نقطة.

أما في مصر حيث الخسارة الأكبر، انخفض المؤشر الرئيس لبورصتي القاهرة والإسكندرية EGX٣٠ بنحو٦,٢ في المئة بما يعادل ٤١٠ نقاط لينهي تعاملات الأسبوع عند مستوى ٦٥٥١ نقطة.

تقارير: ارامكو تسعى لزيادة امدادات الغاز ٣٠٪ في ٥ سنوات

■ الرياض / وكالات

قال خالد الفالح الرئيس التنفيذي لشركة ارامكو السعودية: ان شركته تعتزم زيادة امداداتها اليومية من الغاز بنسبة ٣٠ بالمئة خلال خمس سنوات لتصل الى ثمانية مليارات قدم مكعبة.

وأضاف الفالح في تصريحات صحفية نشرت مؤخرا: أن ارامكو سترفع أيضا امداداتها اليومية من الايثان الى مليار قدم مكعبة يوميا وامدادات الغاز الطبيعي المسال الى ٨٥٠ الف برميل يوميا.

وتابع: ان هذه الزيادات ستدعم قيام كثير من الصناعات البتروكيماوية.

وقد زاد الطلب على الغاز في المملكة نتيجة طفرة اقتصادية مولتها ايرادات قياسية من صادرات النفط مع ارتفاع أسعار الخام بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ .

ونظرا لان معظم الغاز السعودي هو غاز مصاحب للنفط فان كميات الغاز تتذبذب مع انتاج الخام.

والانتاج السعودي حاليا عند واحد من أدنى مستوياته منذ بدء أحدث طفرة نفطية حيث خفضت المملكة وبقية أعضاء اوبك انتاج النفط لمواجهة التراجع السريع في الطلب.ونقلت صحيفة الاقتصادية في الرياض عن الفالح قوله: ان المرحلة الاولى كلفت الشريكين ٣٨ مليار ريال (١٠,١ مليار دولار) وستتكلف المرحلة الثانية ٢٥ مليار ريال.

كما أبلغ الفالح صحيفة الوطن أن ارامكو ستعتمد على السندات الاسلامية بالاضافة الى عمليات الطرح العام الاولي والقروض الاسلامية للمساعدة في تمويل المشروعات المشتركة.

وتعتزم ارامكو تشييد مصفاتين في مشروع مشترك مع توتال الفرنسية وكونوكو فيلبس.

شركة هندية تبحث شراء حصة من (زين)

■ دبي / وكالات

قال رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة "بهارات سنشار نيجام،" كولديب غويال إحدى أكبر شركات الاتصالات الهندية والمملوكة للحكومة إن شركته قد تتقدم لشراء حصة في شركة "زين" الكويتية للاتصالات، إن فشلت المفاوضات بين "زين" وتجمع شركات هندية وماليزية.

واضاف غويال : إنه إن قررت شركته تنفيذ هذا الخيار، فإنها ستدخل معها شركتها الشقيقة "ماناهنغار تيليفون نيجام."

ولفت غويال إلى أن شركته طلبت معلومات من مجموعة "فافازي" التي تقوم التجمع الهندي الراغب في الحصول على حصة ٤٦ في المئة من "زين،" وفقاً لما نقله موقع "وي إنديا."

وكان تقرير اقتصادي قد وصع شركة "زين" للاتصالات في مقدمة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة الكويت والتي تعد الأكثر اقتراضا، بقيمة قروض بلغ مجموعها ٢,١٦ مليار دينار كويتي (٧,٥٦ مليار دولار).

وقال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية إن ٥٥ شركة من أصل ٥٧ مدرجة في قطاع الخدمات بسوق الكويت للأوراق المالية مجموع قروضها ٤,٣ مليار دينار كويتي (نحو ١٥ مليار دولار) حتى منتصف العام الجاري.

وأوضح التقرير أن قروض شركة "زين" وحدها شكلت نصف إجمالي قروض قطاع الخدمات علما بأن البيانات المالية لم تتوفر لشركتين هما "فيلا مودا" و"الشبكة."

وأوضح تقرير "الجمان،" الذي نقلته وكالة الأنباء الكويتية، أن "زين" تصدرت قائمة الشركات الخدمية الأكثر اقتراضا بالمعيار المطلق، تلتها بفارق شاسع "أجيليتي" بمقدار ٤١١ مليون دينار ثم "الأفكو" بمبلغ ١٧٧ مليون دينار.

وكانت "زين" وهي ثالث أكبر شركة للاتصالات في الخليج من حيث القيمة السوقية، أوقفت محادثات الشهر الماضي لبيع أصولها الإفريقية، ما أدى إلى تعرض سهمها لعدد من التراجعات في الفترة الماضية.

وفي أيار الماضي، قالت "زين" إنها ستخفض عدد موظفيها، بمقدار ألفي عامل حتى عام ٢٠١١، في إطار خطة إعادة هيكلة تشمل إسناد أعمال إلى شركات من الخارج.

وقالت الشركة إن إعادة الهيكلة ستؤثر على جميع وحدات "زين" والتي يبلغ عدد موظفيها نحو ١٥٥٠٠ موظف.

وكانت الشركة قد تلقت عرضاً لشراء ٤٦ في المئة من أسهمها من كونسورتيوم تقوده من مجموعة "فافاسي" الهندية وشركات الاتصالات الإقليمية، ورجل الأعمال الماليزي، مختار البخاري غير أن المفاوضات بين الطرفين لم تتقدم بالشكل المطلوب، حيث رأى الشركات الراغبة في الشراء أن قيمة الصفقة أعلى مما ينبغي.

اتفاق مجموعة العشرين على مواصلة دعم الاقتصاد العالمي

■ لندن / وكالات

اتفق وزراء مالية الدول العشرين المتقدمة اقتصاديا المجتمعون في اسكوتلندا على مواصلة تقديم الدعم من اجل الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وقال البيان الختامي الذي اصدره الوزراء في ختام المؤتمر ان الانتعاش الاقتصادي في العالم لا يزال متفاوتا من منطقة الى اخرى وان البطالة لا تزال تعتبر مصدر قلق كبيراً.

وقد بحث المجتمعون كذلك مناقشة التدابير التي ينبغي اتخاذها لتفادي تكرار ازمة الائتمان العالمي التي ادت الى الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الاخيرة.

وكانت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة واليابان والمانيا قد سعت الى مناقشة الانتهاء من مشاريع التحفيز الاقتصادي التي تبنتها دول عدة منذ العام الماضي، فيما بدت دول مثل بريطانيا حذرة حيال وقف مشروع كهذا فيما لا تزال تتخبط في فترة ركود تدوم منذ فترة طويلة.

وقد حث وزير الخزانة البريطاني الستير دارلينج بقية الدول الى تحقيق المزيد من التقدم في مجال مكافحة التغير المناخي.

وقال دارلينج: ان هناك حاجة ماسة لاحراز تقدم في هذا المجال وانه على "وزراء المالية للمجموعة ان يلتزموا لانه في حال الوصول الى قمة كوبنهاجن في كانون الاول المقبل من دون اقرار مدى مساهمة كل دولة في مكافحة التغير المناخي، فسيكون من الصعب التوصل الى اتفاق خلال القمة".

وكان دارلينج قد عبر عن شكوكه باجتماع العناصر التي قد تؤدي الى تحسن الاقتصاد العالمي بانتظام، مشيرا الى انه "بانتظار ذلك على دول المجموعة تنسيق سياساتها المقبلة لتحفيز التحسن كما نسقت جهودها لمواجهة الازمة".

في غضون ذلك عبر صندوق النقد الدولي مؤخرا عن قلقه حيال وضع بعض الحكومات المالي اذ افاد ان الدين العام في بعض دول مجموعة الـ٢٠ قد يتخطى نسبة ١١٨ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول.

ويضيف الصندوق بأن الامر سيحتاج الى اعوام عدة من خفض الانفاق ورفع الضرائب من اجل اعادة المديونية العامة لهذه الدول الى معدلات يعتبرها الصندوق آمنة.

صندوق النقد يبيع 200 طن من الذهب إلى الهند

■ نيويورك / وكالات

أعلن صندوق النقد الدولي الاثنين بيع الهند ٢٠٠ طن متري من الذهب، وتمثل قرابة نصف ٤٠٣,٣ أطنان قرر المجلس التنفيذي للصندوق بيعها في منتصف أيلول الماضي لتمويل عملياته.

وبلغت قيمة البيع لـ"مصرف الهند المركزي"، التي تمت على دفعات يومية من الفترة ١٩ حتى ٣٠ تشرين الأول، بسعر السوق، ٦,٧ مليار دولار، وفق بيان صحفي نشر في الموقع الإلكتروني للصندوق.

وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في ١٨ أيلول الماضي على بيع نسبة محدودة من حيازات الذهب، تصل إلى ٤٠٣,٣ أطنان مترية، مؤكداً أنه سيتبع منهجاً في بيع يتجنب إحداث اضطراب في سوق الذهب الدولية.

وتساعد حصيلة البيع في تمويل نموذج جديد لدخل الصندوق، ويضم ١٨٦ بلداً عضواً، يحد من اعتماده على عائد قروضه في تغطية منصرفاته التي تشمل الرقابة على السياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء، كما سيوجه جانباً من حصيلة البيع لزيادة التمويل المخصص لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة.

وقال المدير العام لصندوق النقد الدولي، دومينيك ستراوس-كان: إن عملية البيع هذه ستعزز مالية صندوق النقد الدولي "وستتيح لنا زيادة القروض إلى الدول الفقيرة."

ولفتت المؤسسة النقدية الدولية، ثالث أكبر حائز رسمي للذهب بعد الولايات المتحدة وألمانيا، أن عمليات البيع ستتم على مراحل زمنية متدرجة، وأكد الصندوق اتخاذه عدداً من الإجراءات الاحتياطية لمنع اضطرابات السوق.

وفي أعقاب تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق عام ١٩٨٧، أصبح للمؤسسة النقدية الحق في بيع الذهب مباشرة شريطة أن يتم ذلك بأسعار السوق السائدة، أو الحق في قبول الذهب سداداً لالتزامات أي بلد عضو بسعر متفق عليه، يقوم كذلك على أسعار السوق السائدة في وقت القبول.

وتتطلب هذه المعاملات موافقة أغلبية من الأعضاء تمثل ٨٥ في المئة من مجموع القوة التصويتية.

وخلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩، باع الصندوق نحو ثُلث حيازاته من الذهب، وبلغت ٨٠ مليون أوقية، آنذاك، عقب موافقة الدول الاعضاء على تقليص دور الذهب في النظام النقدي الدولي.

خبراء : مجموعة عوامل وراء ارتفاع اسعار النفط

■ دبي / وكالات

قال خبراء إن مجموعة من العوامل المتزامنة تلعب حالياً دوراً كبيراً في ارتفاع أسعار النفط، بينها القلق الأمني حيال الوضع في إيران ونشاط المضاربين، غير أنهم لفتوا إلى أن العامل الأساس يبقى حقيقة أن النفط المتوافر على سطح الأرض بات صعب الاستخراج بسبب تراجع المخزون في الكثير من الأحواض الأساسية.

ويشرح فاهين زانويان، كبير مدراء "مصرف الطاقة الأول" في البحرين طبيعة هذه المرحلة الجديدة لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN" بالقول: "صعوبات العثور على النفط واستخراجه هي ما يدفع الأسعار عالياً في الفترة الراهنة، وأنا أؤكد أنه لولا ذلك لما تجاوز سعر النفط حاجز ٢٠ دولاراً للبرميل في ظل الركود الاقتصادي الحالي."

ويضيف زانويان بالقول: "لقد جرى قطف الثمار الدانية، وبعد ٤٠ عاماً لم يعد أمامنا سوى الثمار الصعبة المنال" في إشارة منه إلى انتهاء عصر النفط الرخيص."

ويرى خبراء أن النفط الرخيص مازال متوافراً، فدولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً تتربع فوق ثمانية في المئة من احتياطيات النفط العالمية، واستخراج تلك الكميات، وفق محللين ليس أمراً مكلفاً وهو يتراوح بين خمسة وعشرة دولارات للبرميل.

ولكن سيطرة الحكومات على تلك الكميات يجعلها تتحكم بعمليات الإنتاج، وفي هذا السياق يقول جوناثان ستيرن، المحلل لدى مركز أكسفورد لدراسات الطاقة: "لقد سيطرت شركات النفط الوطنية والحكومات على مخزونات النفط السهلة الاستخراج على أراضيها، وهي تمتلك القدرة والتكنولوجيا على الاستخراج منها بنفسها، ولا حاجة لها للشركات العالمية."

ويضيف ستيرن: "ما نراه اليوم (لجهة ارتفاع أسعار النفط) متعلق بالتكلفة المرتفعة للإنتاج، لأن استخراج النفط لم يعد رخيصاً، لذلك فلا بد من الحديث عن مستويات سعرية تتراوح بين ٤٠ و٥٠ دولاراً للبرميل على الأقل كي يتمكن المنتجون من الحصول على أرباح."

ومع أن أسواق الطاقة شعرت بالتفاؤل مؤخراً حيال مستقبل احتياطيات النفط العالمية، بعد الحديث عن اكتشاف أحواض ضخمة في خليج المكسيك، وكذلك قبالة سواحل البرازيل وفي كازاخستان، ولكن ذلك لم يحجب الأنظار عن حقيقة أن مخزون الآبار القديمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتناقص بسرعة، في حين ترتفع كلفة الاستخراج منها.

وبموازاة الحديث عن اكتشافات النفط المهمة العام الماضي، تراجع القلق حيال احتمال وصول العالم إلى نقطة يعجز عندها المنتجون عن تلبية الطلب على الطاقة، إلا أن أسعار النفط عند مستويات ٨٠ دولاراً تشير بالتأكيد إلى أننا على أبواب مرحلة جديدة.

ومع صعوبات الاستخراج لأسباب تقنية، هناك المصاعب الناجمة عن حالة عدم الاستقرار في بعض الدول المنتجة للطاقة، وخاصة العراق وإيران.

ومن المتوقع أن تنفق الشركات المنتجة للنفط والغاز خلال العقدين المقبلين ١٣ ترليون دولار لتعويض الاحتياطيات المستهلكة، وذلك في أماكن غنية بالنفط، بما في ذلك الشرق الأوسط.

الاقتصادي | العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

وزير المالية باقر جبر الزبيدي لـ(المدى الاقتصادي):

الموازنة الاستثمارية لعام 2010 تحقق نمواً من 22% الى 29%

■ حوار / المدى الاقتصادي

أفصحت الموازنة العامة للدولة للعام المقبل ٢٠١٠ عن نمو ملحوظ بنسبة ٢٩ ٪ مايؤشر انفتاحا واضحا نحو المشاريع الاستثمارية، (المدى الاقتصادي) حاورت وزير المالية باقر جبر الزبيدي عن هذا التطور وعن موضوعات اخرى تتعلق بالسياسة المالية.

■ مسودة قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ أشارت الى نمو في الموازنة الاستثمارية حيث بلغت ٨٣ تريليون خصص ٢٣ منها للاستثمارية و٦٠ للتشغيلية، ما سبب هذا النمو وهل يمكن ان نعزوه الى ارتفاع أسعار النفط؟

هذا النمو قد خططت له لجنة دراسة ستراتيجية الموازنة للسنوات الثلاث المقبلة وهذه اللجنة شكلت برئاستنا وعضوية مجموعة من الوزراء وعدد من الاستشاريين والمتخصصين من اساتذه الجامعات ورسمت ستراتيجية للموازنة وضعت نصب أعينها زيادة حجم الأموال الاستثمارية والضغط على التشغيلية قدر المستطاع لذلك استطاعت ان ترفع نسبة حجم الأموال الاستثمارية من ٢٢٪ عام ٢٠٠٩ الى ٢٩٪ عام ٢٠١٠ وهذا تطور نوعي يهدف الى تقديم خدمات أكثر وأفضل للمواطنين وينسجم مع التوجه الاستثماري الحكومي الجديد.

■ ما سبب تضمين مسودة قانون الموازنة العامة فقرة الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وقت لا يزال العراق يعاني من تركة الديون الثقيلة ؟

– سوف نوقع مع صندوق النقد الدولي من جديد اتفاقية الترتيبات الساندة بعد ان وقعنا معه في السابق اتفاقيتين وهذه الاتفاقيات تصب في مصلحة العراق في الاتجاهات كافة، وقد استفدنا كثيراً من خبرة صندوق النقد الدولي ومن خبرائه وفنييه ونحن نهتم دائما بمصلحة العراق و نسير الان باتجاه ترتيبات ساندة لمصلحته وقد بدأنا مفاوضات مع الصندوق من اجل وضع ائتمان وليس اقتراضاً ونحن لن نقترض ألان، بل سوف نتفق مع صندوق النقد الدولي على إقراضنا في حالة حدوث أزمة ما.

■ ما صحة تصريحات صحفية نسبت اليكم مؤخرا مفادها ان هذا الاقتراض لمعالجة العجز الذي قد يحصل في الموازنة، مع العلم انه وارد في الموازنة؟

نحن نتقوقع عجزاً حقيقيا في الموازنة، وهناك عجز تخطيطي وعجز آخر حقيقي في هذه السنة،وكان عجزنا في العام الماضي تخطيطياً ولدينا أموال موجودة في صندوق تنمية العراق لتغطية هذا العجز لم تكن لدينا مشكلة لذلك لم نفكر بالاقتراض، ألان في عام ٢٠١٠ مجلس الوزراء واللجنة الوزارية لرسم الستراتيجية كانت أمام اتجاهين لا ثالث لهما الاتجاه الأول هو تقليص الاستثمارية وهذا يعني تقديم خدمات اقل للمواطنين وتوقف بعض المشاريع، اما الاتجاه الثاني فهو الذهاب الى الاقتراض والاستمرار في تنمية حجم الأموال الاستثمارية بحيث تكون واسعة لكي نستمر في المشاريع الحالية وننشئ مشاريع جديدة، فقرار مجلس الوزراء واللجنة الوزارية بالذهاب الى الاقتراض أو افتراض الاقتراض فلو انخفضت أسعار النفط الى ٣٠ دولاراً كما حدث في هذا العام عندها يكون لدينا ائتمان نستفيد منه عند الحاجة وليس قرضا، و حجم هذا الائتمان خمسة ونصف مليار مع نصف مليار من البنك الدولي وضعت للعراق كاحتياطي للافادة منه عند الحاجة في حالة انخفاض أسعار النفط أو انخفاض صادراته من النفط.

× ألا يتقرب الوضع من المساس من احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي؟

– البنك المركزي جهة مستقلة ولديها قانون خاص بها ولا يسمح لنا بالاقتراض، ولكن سنعمل على اصدار حوالات خزينة بقيمة ثلاثة مليارات دولار وهي موجودة في حيثيات الموازنة وإذا احتجنا نذهب الى الائتمان من صندوق النقد الدولي، أما عن سبب عدم اقتراضنا من الدول أو بشكل تجاري فيعود الى ان العراق لا توجد لديه إمكانية الاقتراض لأنه لم يكمل إطفاء ديونه بالكامل، وكذلك تصدير نفطه لا يزال متأرجحاً ومحدود بواقع (٢) مليوني برميل أو أقل من ذلك في بعض الأحيان كما أن الاقتراض من الدول الكبرى أو السوق التجارية فائدته لا تقل عن ٧ أو ٨ ٪ في حين ان الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لا تتجاوز الـ ١ ٪ وهي قروض ميسرة تطفأ عند القدرة ومدتها خمس أو سبع سنوات وهي ائتمان وعند الحاجة فقط.

■ ماذا عن صندوق تنمية العراق الذي شكل وفق قرار مجلس الأمن وهو يدير عوائد النفط والموارد المالية للعراق، متى يتحرر العراق من هذا الصندوق ويدير أمواله بنفسه؟

– هناك قرار آخر لمجلس الأمن يلزم العراق بدفع ٥٪ من وارداته تعويضات للكويت وهذه التعويضات ما لم ترفع يبقى العراق ملزما بإيداع أمواله بصندوق التنمية والى ألان لم تطفأ ديون العراق وهذا الصندوق مغطى ومؤمن من قبل الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن، وقرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بحماية هذا الصندوق باعتباره في نيويورك بحمايته حتى عام ٢٠١٠ وقد يجدد وهذا ما نتمناه، لذلك نحن كحكومة عراقية لا تملك ان تتصرف كما هو الحال حاليا ان تجد صندوقاً تحميه الأمم المتحدة وأمريكا من الدائنين.

■ بضوء حيثيات مسودة الموازنة لعام ٢٠١٠ هل الحكومة تتجه الى زيادة تخصيصات البطاقة التموينية في ضوء تعالي الدعوات لحجبها عن الميسورين؟

لقد خصصنا ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار و أكثر من مليار دولار لإطفاء ديون البطاقة التي تراكمت من عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والتي لم تدفع للتجار والمجموع هو اربعة ونصف مليار دولار وهي نسبة نمو واضحة بالقياس الى الاعوام الماضية من سقف التخصيصات المالية الخاصة بالبطاقة التموينية.

■ بادرت وزارة المالية لدعم المشاريع الإسكانية من خلال مصرفي الرافدين و الرشيد، هل تتجه في عام ٢٠١٠ الى إنشاء مؤسسات تمويلية على غرار ما موجود في العالم للحد من أزمة السكن المتفاقمة؟

– إنشاء مؤسسات كبرى معنية بالإقراض غير وارد وهذا الأمر يحتاج الى وقت وتطور العراق وعودة الأمن والاستقرار حتى تثق مؤسسات التمويل العالمية التي أجرينا معها مفاوضات في الولايات

□ وجهت بالانفتاح على الاعلام من دون موافقات مسبقة

□ نتجه الى اقتراض نحو 6 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي كأحتياطي لمواجهة الازمات المالية

المتحدة الأمريكية أو أوروبا والدول العربية لان رأس المال جبان، ولكن المصارف الحكومية ومصارف القطاع الخاص قادرة على إقراض المواطنين، لذلك لدينا خطة لإقراض كل مواطن يحصل على شقة من عمليات الاستثمار التي سوف تبدأ في الوقت المناسب من قبل الشركات العالمية لانشاء وحدات سكنية، وهنا سوف تتدخل مصارفنا الحكومية لدفع جزء من التكلفة بعد استقطاعها من المواطن وبعد وضع إشارة الحجز في التسجيل العقاري،ونحن كوزارة مالية غير قادرين حلحلة مشكلة السكن بشكل كامل، بل قادرون على حل جزء منها لأننا لسنا معنيين بمشكلة السكن، فهناك وزارة إسكان أو شركة استثمارية تبني وحدات سكنية ونحن ننتظر دخول شركات الاستثمار الى قطاع السكن عند ذلك سوف نتدخل فورا ونقدم قروضا للمواطنين لشراء وحدات السكن، وبما ان الشركات لم تدخل اجتمعت مع مدراء المصارف واقترحت عليهم تقديم قرض سكني بقيمة ٣٠ مليون دينار لكل من يملك قطعة سكن وقد شرعت هذه المصارف بدفع هذه القروض وبدفعتين الأولى ١٥ مليونا والثانية كذلك وقد ابتعدنا قدر الإمكان عن التعقيدات وهي بادرة تسجل لوزارة المالية ونحن بانتظار الخطوة التالية بتحريك هيئة الاستثمار لقطاع الاستثمار في الإسكان وسوف ندفع فورا قروضاً للمواطنين لشراء وحدات السكن وهذه مساهمة مهمة ومكملة لعملية الاستثمار.

■ ما دور وزارة المالية في خلق فرص العمل اذا ما علمنا ان نسب البطالة وفق القياسات العالمية مرتفعة نوعا ما؟

– بما أن هناك نمواً في الأموال الاستثمارية من ٢٢٪ في السنة الماضية الى ٢٩ ٪ في عام ٢٠١٠ بمعنى ان هناك زيادة في فرص العمل للمواطنين والخدمات ونحن ننتظر نتائج مباحثات وزارة النفط للتوقيع على العقود النفطية لزيادة صادرات النفط العراقي لان المسألة تعتمد تماما على الصادرات النفطية اليومية، فإذا كانت الصادرات بواقع مليوني برميل يوميا بمعنى ان لديك موازنة ٨٣ تريليون وإذا صدرت ٤ ملايين برميل يوميا بمعنى لديك موازنة ١٧٠ أو ١٨٠ تريليون وهذا التصاعد في النمو لحجم الأموال الاستثمارية وليس في حجم الأموال التشغيلية لان فيها النمو قليل وعندما يصل العراق الى تصدير أربعة ملايين برميل يوميا فلن تجد عاطلا واحداً عن العمل.

■ بعض الخبراء الاقتصاديين والمراقبين الدوليين يؤكدون ان الاقتصاد العراقي ما لم تفعل فيه القطاعات الإنتاجية لم تكن هناك فيه أي عملية نمو؟

– العراق دولة ريعية كدول الخليج فالأخيرة تعتمد أساسا على صادرات النفط والغاز و حاليا الغاز يحرق ويلوث البيئة وتهدر ملايين الدولارات سنويا في وقت نحن غير قادرين على تصدير أكثر من مليوني برميل يوميا، فقد عجزت وزارة النفط عن زيادة الإنتاج وهذا الأمر مؤلم، حيث بدأ اليأس يدب فينا في عدم امكانية رفع سقف الصادرات النفطية، وكلما ترتفع الأسعار نشعر بأمكانية وجود موازنة، وهذا ما انعكس على سبيل المثال في زيادة رواتب المتقاعدين حيث خصصنا نصف مليار سنويا لتغطية هذه الزيادة في وقت كنا نتمنى ان تكون هذه الزيادة أكثر، لذلك نحن نعمل الان على وفق هذه الجدلية المتعلقة ببورصة ارتفاع وانخفاض اسعار النفط لارتباط الموازنة ارتباطا مباشرا بها، ولذلك نضطر أحيانا الى الاستدانة من البنك الدولي لكي يبقى حجم الموازنة على حالها لان تخفيضها سوف يولد الكثير من البطالة.

■ ماذا بشأن القطاع المصرفي الحكومي في ظل التوجه الاستثماري الحالي حيث انه يتطلب منظومة مصرفية راقية، ما توجه وزارتكم في هذا الخصوص ؟

– خلال السنوات الثلاث الماضية بذلنا جهداً كبيراً باتجاه مصرفين الأول هو المصرف العراقي التجاري واستطيع ان أقول ونحن في عام ٢٠٠٩ نمتلك أفضل مصرف تجاري قادراً على تلبية حاجة السوق العراقي وقادراً على فتح الاعتمادات بمبلغ تجاوز على ٩ مليارات دولار وقد يتجاوز هذه السنة هذا المبلغ وقادراً على إصدار الفيزا كارد وقد استقر هذا المصرف وبدأ بفتح فروع في المحافظات ومن المؤمل فتح فروع له خارج العراق وهو مصرف حديث تم تنميته خلال السنوات الثلاث الماضية، ومصرف الرافدين كذلك بدأ ألان بتطوير عمله ووقع مع شركة بي بلان الانكليزية لانشاء النظام المصرفي الشامل لربط ١٥٥ فرعاً مع المركز، والرشيد والرافدين تمويلهما ذاتياً ويعطيان أرباحاً سنوية استطاعا ان يدخلا كشريكين مع شركة عالمية لإصدار البطاقة الذكية لتخليص المتعاقدين من الإجراءات الروتينية في توزيع الرواتب و ألان استطاعا ان يصدرا بحدود ٦٠٠ ألف بطاقة ونحن نتحدث عن مليوني متقاعد وهذا الأمر يتطلب جهدا كبيراً وبناء قاعدة من المعلومات ونحن نحتاج الى سنوات لتغطية كل الشرائح ليشملها العمل بنظام هذه البطاقة.

■ ما التغيرات المحتملة باتجاه تحسين الأداء الضريبي اذا ما عرفنا ما للضريبة من دور مهم في تمويل الموازنة العامة للدولة؟

– تابعنا الأداء الضريبي وغيّرنا المدير العام، وتمت الاستعانة بشخص متخصص ومتمكن في مجال اختصاصه وهو في طور تطوير العمل الوظيفي وهناك تركيز على نشر الوعي الضريبي ومن خلال التركيز على نشر هذه الثقافة في وسائل الإعلام وقد وجهت بالانفتاح على الإعلام، ففي السابق كان المدير العام يحتاج الى موافقات للتصريح لوسائل الإعلام أما ألان فأن أي مدير عام في وزارتنا يستطيع ان يلتقي بوسائل الإعلام من دون أي موافقات مسبقة.

■ تتهم وزارة المالية بأنها متأخرة بإنجاز الحسابات الختامية؟

– جئت الى الوزارة لم أجد حسابات ختامية للأعوام التالية: ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ونحن لا نستطيع ان نقدم أي حسابات ختامية لسنة ما لم يتوفر حساب السنة التي قبلها، وبجهد كبير استطعنا ان ننجز الحسابات الختامية للسنوات التي ذكرتها وقد اكتملت ووصلت الى ديوان الرقابة المالية ولكن المشكلة تكمن في سلف تصرفها الوزارات ونحن غير قادرين على تغطيتها قانونيا، ونحن كوزارة نعاني من بعض الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، فعلى سبيل المثال المبيعات العسكرية (fms) والعراق مشترك بها حاله حال أكثر من ١٥٠ دولة بالمبيعات العسكرية وهي مؤسسة تجمع ما تحتاجه الدول من سلاح وتشتريها بالجملة بسعر ارخص من الاسواق العالمية، وهذه حاليا لم ترسل الوثائق أو شهادات المنشأ وكم كلفة هذه البضاعة وقد أبقيناها مفتوحة وندورها الى ألان بانتظار الوثائق والإدخال ألمخزني لكي نغلق حسابها الذي لم يغلق الى ألان والحسابات التي لم تغلق تعد مشكلة في موازين المراجعة أو ما يسمى بالحسابات الختامية وقد أكملنا الحسابات الختامية حتى عام ٢٠٠٨ وقدمناها ولكن ديوان الرقابة المالية يبدي ملاحظته ويرجعها لنا نجيبه ونرجعها له وقد يحدث هذا لثلاث مرات وهذا السجال طبيعي، المهم أنها اكتملت لكي نغلق الملف ثم يكتب الى مجلسي الوزراء والنواب.

الاقتصادي | العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

دائرة الرعاية الاجتماعية . .

ملاذ لرعاية الفقراء وتقديم المعونات للعاطلين أم رحلة مع المعاناة؟

تقاسم الفقر وثقل الخطى سنواته السبعين فلم يجد امامهُ بعد ان وصل الى محطة أواخر العمر وانصرف جميع من أذاب لأجلهم زهرة شبابه سوى اللجوء الى دائرة الرعاية الاجتماعية بأعتبارها الملاذ الآمن لكهولته واليد التي كان يأمل انها ستمسح مذاق العوز والحرمان عن جبين اللاجئ إليها هرباً للاحتفاظ بوقار ما تبقى من أيامه الاخيرة.

انه الشيخ علي راشد الذي اختلط عرق جبينه ودموعه بحرارة الشمس وغلظة قلوب بعض العاملين في دائرة الرعاية فلم تحتمل سنواته التي شارفت على الانتهاء ما تكبده لشهور من روتين اداري ممل ومعاملة مهينة املا في الحصول على اعانة مادية بسيطة تجنبه ذل الصدقات،ان يبقى محتفظاً بهوية عراقه الذي لم يراع بعض ابنائه كيف يحفظ لكبار السن ماء وجههم وعجزهم المذل فوقف بباب وزارة الشؤون الاجتماعية واعلن براءته من رحم هذه الارض حينما مزق بطاقته الشخصية منهياً بذلك عنوان الانتساب للوطن؟!

■ تحقيق /آمنة عبد النبي

لم تكن صرخة الفقر العاجزة تلك من فم ذلك الكهل هي لقطة لمشهد مليودرامي وانما كانت اول ما صادفته (المدى الاقتصادي) كواقع تلف شراكه سلسلة هموم ولعنات لا تخلو من مسامع الداخل الى احدى دوائر وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية،بأعتبار ان ضنك الحياة والامل في الحصول على مستوى معيشي لائق هو نقطة الالتقاء مابين جميع المراجعين الذين توزعت ملامحهم الانسانية مابين نساء معوزات وعاطلين عن العمل وكبار السن انتهاءً بالشريحة الصامتة المعاقين.

رحمة الموظف ومزاجيته.. الى متى ؟

للأسف اصبحت ارزاقنا وحوائجنا المعيشية تحت رحمة ومزاجية الموظفين ومنتهم،بتلك الكلمات الممتلئة ألماً اجابتنا المراجعة فريال مزهر العبيدي (مطلقة)من سكنة مدينة الحرية بأعتبارها اول المتذمرين حينما سألناها فبدأت بسرد معاناتها المزمنة مع آلية استلام المنحة الاجتماعية هكذا:

سلسلة معاناة وهموم وازعاجات طويلة وليس لها لابد للمراجع ان ينال نصيبه منها باعتباري احدى اللواتي تجرعن مرارتها على مدار اكثر من سنتين فأنا سيدة مطلقة وقد تم منحنا نحن المطلقات بأمر من رئيس الوزراء منحة شهرية مقدارها مئة الف دينار وقد استلمتها في السابق وبعد مراجعات مكررة لدائرة الرعاية الاجتماعية منحتي لاربعة اشهر من مكتب بريد شارع فلسطين وحينما جئت مرة اخرى بعد ثلاثة اشهر كي استلم منحتي ارسلوني الى مكتب بريد الصدر وهو الآخر بدوره ارسلني بعد سلسلة طويلة من التدقيقات الى مركز بريد بغداد الجديدة هذا البريد الذي يعتبر الداخل اليه كالداخل الى حلبة ملاكمة لو فكرت بالاستفسار عن اي شيء لفوجئت هنالك بان قيمة مبلغ المنحة هي مئة وخمسون الف دينار فقط ولثلاث اشهر وحين حاولت الاستفسار عن سبب هذا التخفيض في القيمة الى النصف واذا بي مضطرة للدخول في صراع ومشاجرات مع الموظفين انا وجميع المراجعين حينها فمسألة ارشاد المواطن او توضيح اي التباس له من قبل موظفي مكاتب بريد الصرف او موظفي الرعاية في وزارة الشوؤن على حد سواء هي خط احمر ونزاع مؤجل لامحالة لدرجة ان مدير المكتب نفسه خرج في اخر مرة على اثر المشاجرات ووبخ الموظف المعني وقال له بالحرف الواحد الى متى ستستمرون بهذا السلوك السيئ مع المواطن يجب ان تراعوا حوائج وخدمة المراجعين.

■ وعن الاحوال المعيشية والضنك المادي الذي تعيشه السيدة فريال وعائلتها اضافت قائلة:

– نحن بأمس الحاجة الى تلك المنح فالحياة المعيشية صعبة فنحن على سبيل المثال اصلا عائلة مهجرة ونسكن بالايجار في منزل يضم ثلاث غرف وصالة اثنتان من الغرف لولديّ اللذين يعملان في الاعمال الحرة علما انهما متزوجان وبالكاد يتمكنان من اعالة عائلتيهما وليس من المعقول ان اضيف لأعبائهما المادية اعبائي انا ايضا لذا انا اعول على تلك الاعانة الاجتماعية واعتقد بأن وجودها ساهم كثيرا في سد حاجة النساء اليوم فالمرأة التي لا يشاركها رجل حينما تصل الى مرحلة معينة من العمر يصبح من الصعوبةعلى قدراتها البدنية ان تزاول العمل مرة اخرى لذا لا يبقى امامها سوى ان تعتمد على ماتوفره لها الدولة من مستوى معيشي لائق يضمن كرامتها

مبلغ الاعانة قليل

المراجع ابراهيم بحر والد الطفل المعاق بالولادة مصطفى لم يبتعد كثيرا عن رأي فريال مزهر فيما يلاقيه من تذمر من الموظفين الى جانب اشارته الواضحة الى قلة مبلغ الاعانة الاجتماعية المقدمة للمعاق حصرا حينما قال:

الاعانة الاجتماعية التي تقدم الى المعاق اجدها قليلة ولا تسد حاجته فالمعاق لايمكنه ان يوفر رزقه او ثمن علاجه وبالتالي هو تحت رحمة الله اولا ومعونة العائلة وتعرفين ان وضع العائلة العراقية اليوم هو بالكاد يكفي لاستيعاب العيش وعليه فانا ارى انه يجب اليوم على المسؤولين في الدولة ضرورة اعادة النظر في المنح المقدمة الى تلك الشريحة العاجزة تماماً عن اعالة نفسها.

لا أحد يرشدنا

المراجعة سميرة عثمان من سكنة مدينة الصدر، لم تكن مأساتها الاجتماعية والاقتصادية بعيدة في ضيق التصور عن مأساة من سبقها في الحديث فخطأ بسيط في معاملتها كلفها سلسلة طويلة من المراجعات والاكتواء اليومي بحرارة الشمس اللاهبة املا في الحصول على مايسد حاجتها وحاجة عائلتها المكونة من اربع فتيات اضطرت بسبب ظروف الحياة المعيشية الى اجبارهن على ترك الدراسة والجلوس بالبيت فليس هنالك من معيل بعد ان هجرهم رب الاسرة فأنتقلت بهن على اثر ذلك الى العيش في منزل العائلة قائلة:

– حصيلة ماستلمته كأعانة اجتماعية من دائرة الرعاية الاجتماعية وبعد مرور سنتين هو مبلغ ستمئة الف كرواتب لسنة وحاليا انا اراجع الدائرة منذ سنة فلم استلم بعد ذلك المبلغ اي شيء ولا اعرف السبب لأنني تائهة وفي دوامة مابين مكاتب بريد الصرف ومابين مايتكرم به الموظفون هنا عليك من جواب عن اسباب تعثر المعاملة فلا احد يرشدك بصورة دقيقة وانما يكتفي بتوجيهك الى الدائرة المجاورة و هي الاخرى تعيدك الى مكتب الصرف وعلى هذا الحال المواطن مضطر لتحمل كل هذا لأن كل من يأتي الى هنا هو من اشد الناس احتياجا

للاعانة والمنح فالفئات منقسمة مابين النساء البسيطات والشيوخ والمعاقين فانا على سبيل المثال وبعد صعوبات واهانات من الموظفين وقعت على علة معاملتي وصرف الراتب والمتعلق برقم الشبكة وها انا للتو عائدة من مكتب بريد الصرف الى دائرة الرعاية لتصحيحه والله العالم كم من الوقت سأحتاج لذلك.

المواطنة سميرة اضافت بحسرة عما تلاقيه من ظروف الحياة والفاقة والحرمان معبرة بالقول:

انا انتظر ذلك الراتب بفارغ الصبر فلدي اربع بنات مسؤولة عن معيشتهن وبطبيعة الحال لهن متطلبات وحوائج برغم انني قمت بأجبارهن على ترك المدرسة فلا نملك ما نعتاش به اكثر من الحد الادنى فمن اين سأجلب مصاريف الدراسة وكل مااحصل عليه هو اشبه بالصدقات والمساعدات التي تمدني بها شقيقاتي وقريباتي واخوتي بعض الاحيان علما ان جميع من ذكرتهم لهم عوائل ومسؤولون عن توفير لقمة العيش لها واليوم كل فرد بالكاد يستحصل لقمة العيش لعائلته اضيفي الى ذلك هنالك بعض القيود والاعراف الاجتماعية التي تقف حائلا امام عمل المرأة وهي ذاتها التي تمنع المرأة من اكمال دراستها فلو كانت لدي شهادة دراسية معينة واحظى في الوقت ذاته ببعض الحرية المتاحة لأي امرأة فقد اتمكن من اعانة نفسي وبناتي بوظيفة تؤمن لنا دخلاً اقتصاديا معينا لكن هذا غير متاح ولا ننسى ايضا نظرة المجتمع الدونية الى المرأة التي يهجرها زوجها بأعتبارها مراقبة ومدققة في كل تصرفاتها وهو مايضعنا في دائرة عرفية ضيقة تقف حائلا مابين قدراتنا الممكنة في توفير دخل المعيشة لأبنائنا ومابين الركون الى البيت وكف الاذى الاجتماعي عنها.

■ غياب الإرشاد وسوء المعاملة هما حصة المراجع الى دائرة الرعاية

■ نتعامل مع طبقة ضعيفة بمستواها العلمي والاجتماعي والاقتصادي

اجراءات لابد منها

الوجهة الاخيرة التي قصدناها ونحن –مثقلين– بتساؤلات وهموم ولعنات المواطن الداخل الى دائرة شبكة الرعاية الاجتماعية شيخاً كان ام امرأة فلا فرق القت محط رحالها في مكتب مدير شبكة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (رعد جليل) فأستقبلها بالقول :

– ما تمنحهُ شبكة الحماية الاجتماعية من اعانات تقسم على فئات محصورة يتقدمها العاطلون عن العمل ومن ثم الارامل والمطلقات واسرة النزيل والمفقودين والطالب المتزوج والعاجز والمعاق والشيخ والمبالغ المعتمدة لدينا تقسم الى ان الشخص الواحد يستلم مبلغ خمسين الف دينار اما الشخصان فمبلغ سبعين الفاً، وأما الثلاثة اشخاص فيستلمون مبلغ تسعين الفاً واما الاربعة اشخاص فيستلمون مبلغ مئة الف والخمسة يستلمون مئة وعشرين الف وأما الستة أشخاص فيستلمون مئة وعشرين الف دينار وبالنسبة للمتقدمين للحصول على تلك الاعانات فأكثرهم بالدرجة الاولى من الارامل النساء ومن ثم يأتي العجزة ولو جئنا الى اعداد المستحقين للاعانات من الفئات الاخرى فأعتقد بأن نسبة العاطلين هي كبيرة جدا لكن العمل بضمهم الى دائرتنا توقف واحيل الى مجلس محافظة بغداد وهنالك لدينا اضافة الى الاعانات المنح التي خصصها رئيس الوزراء للذين ليس لديهم اعانات وعلى اثره لايمكن بعد هذا القرار الجمع بين راتبين ولو جئنا الى الاستفادة الاقتصادية للمتقدمين من تلك الاعانات فنحن نعتقد بانها قليلة معيشيا وطالبنا في وقت سابق بزيادتها وتُعطى الان للمطلقة مئة الف دينار بدفعات توزع كل ثلاثة اشهر وهي قليلة لو اردنا مقارنتها بالمستوى المعيشي الحالي وقدمنا الى وزارة المالية مقترحات عديدة بشأن زيادتها ونحن بأنتظار استحصال الموافقات.

■ ظاهرة الشكوى المزمنة من سوء المعاملة التي يلاقيها المواطن الذاهب الى دائرة الرعاية اضافة الى السلسلة الادارية المثقلة لكاهل مراجعيها سيما وهم محصورون مابين كبارالسن والعجزة والنساء رعد عللها بالقول

لدينا اجراءات رسمية دقيقة تتعامل مع طبقة ضعيفة وفقيرة في مستواها العلمي والاجتماعي والاقتصادي وهي بطبيعة الحال تختلف في استيعابها عن الطبقة المؤهلة علميا واجتماعيا لان الاخيرة ستتفهم طبيعة الموضوع واجراءاته لكن المشكلة تكمن في اننا نتعامل مع تلك الفئات سيما وان الامر يتعلق بارزاقهم ودخلهم الوحيد ربما فالكثير منهم لا يتفهم ان معاملته يجب ان تمر بسلسلة طويلة من التدقيقات والاجراءات التي برغم دقتها نكتشف الكثير من الخروقات اضف الى ذلك ان دائرتنا تنفرد عن الدوائر الاخرى بكثرة اعداد مراجعيها وبالمقابل ملاكنا غير كاف ومكان الدائرة هو ضيق بالاساس واعتقد بان المراجع الذي يأتي بشكل مباشر واصولي فلن يواجه اي اعاقة ادارية او سوء معاملة وفي الوقت نفسه فالجميع بشر ومعرضون للخطأ والضغوط التي تمارس على وزارتنا وموظفينا كبيرة وتجعلهم يفقدون اعصابهم في بعض الاحيان فتحدث مشاجرات وسوء نوايا بين الطرفين سيما في مسألة تسلم الرواتب فالكثير منهم قد يغير مستمسكاته الرسمية كالبطاقة او الهوية وحينما يذهب الى مكتب البريد لأستلام راتبه يفاجأ الموظف هناك بأختلافها وليس امامه هنا من خيار سوى اعادة المراجع لدائرتنا كي نرسل البيانات الحديثة مجدداً وهو اجراء يتحمل تبعاته المواطن وليس الدائرة او مكتب بريد الصرف

■ وبخصوص حالات التزوير التي تم اكتشافها مؤخرا بين المعاملات المروجة للحصول على الاعانات الاجتماعية أضاف مدير شبكة الحماية الاجتماعية قائلا:

– للاسف لدينا الكثير من حالات التزوير التي اكتشفناها من خلال المعاملات المقدمة بدءاً من تزوير البطاقة التموينية والكتب الرسمية وعدد افراد الاسرة والاختام وقد اكتشفنا عدداً كبيراً منها خلال تدقيقنا للمعاملات إضافة الى حالات التزوير المقنعة الاخرى كوجود اشخاص غير مستحقين فالفرد غير المستحق لراتب اعانة يقدم معاملته على اساس انه مستحق فهي ايضا تعتبر مزورة ومخالفة للضوابط.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
انتعاش مبيعات البهارات في اسواق

الاقتصادي
العقارات تشتعل في جانبي الكرخ والرصافة

الاقتصادي
ارتفاع اسعار الذهب في الاسواق المحلية

الاقتصادي
قرار ازلة البسطيات اثار ردود افعال عديدة

الاقتصادي | العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية في العراق

■ علي عبد الكريم الجابري×

تعد عملية التنمية البشرية من السياسات التي يمكن التوجه بها وبالأخص خلال المرحلة المقبلة وذلك للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي الذي عانى من دمار كبير في الفترات السابقة التي شهدها النظام السابق وما خلفه من أزمات وكوارث زادت العبء على المجتمع العراقي.

ومن خلال ذلك يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية والإجراءات المتبعة للنهوض بالتنمية البشرية وهي ما يأتي.

أولا: الجانب الأمني

مما لا شك فيه أن استتباب الأمن مهم جداً لإتاحة الفرصة الملائمة لإجراء عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني وفي ظله يمكن إنجاز أية عملية نهوض أقتصادية.

أي لا يمكن أجراء أعادة إعمار العراق بعد الانهيار الذي خلفه النظام السابق وأيضا عدم الاستقرار الأمني الذي رافق العراق بعد سقوط النظام، إذ لا يمكن النهوض بالاقتصاد في ظل عدم الاستقرار الأمني والانقلابات الأمنية في الداخل أي التوترات الاثنية ودور القوى الخارجية في إثارة التوترات الطائفية سعياً لإشعال حرب أهلية تجعل البلد في حالة من الفوضى لا تنتهي مما يمهد السبيل لبقاء الأجنبي أطول مدة ممكنة من أجل نهب خيرات وثروات البلد وعدم تمكنه من التمتع بالسيادة والاستقلال الوطني.

إن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في العراق يتطلب توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة لان رأس المال سريع الهرب عند حدوث الأزمات والانفلات الأمني ولهذا أن الاستقرار الأمني محدد أساسي من محددات الاستثمار.

ووفقاً لذلك أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق سيكون عامل طرد لدخول الشركات المتعددة الجنسية إلى داخل الاقتصاد العراقي والكثير من الآراء تؤكد على الافتراض بأن عدم حصول تقدم في المجال الامني في الفترة السابقة جعل الشركات تمتلك مليشيات عسكرية أو الاعتماد على الشركات الأمنية أو القوات الأجنبية يمكن أن تتجاوز هذا المحدد، إذ أن الشركات المتعددة الجنسية أصبحت تمتلك مليشيات عسكرية كبيرة، ذات كفايات وتقنيات عالية تعمل على تأمين الحماية والدفاع عن المنشآت الصناعية التابعة لهذه الشركات بل وللقيام بأي عمل عسكري أو قمع أو معارضة قد تكون مهددة لمصالح تلك الشركات التي تمثل مصالح دولها المتقدمة.

ولذلك الى أن عمليات التخريب عند غياب الأمن كلفت الاقتصاد العراقي مبالغ ضخمة وعلى سبيل المثال تشير التقارير إلى أن قيمة الأضرار الناجمة عن تخريب أنابيب النفط خلال الفترة التي أعقبت سقوط النظام السابق قد بلغت (٧) مليارات دولار إضافة إلى الخسائر الناجمة عن الفرص الضائعة لتصدير النفط ، وهكذا بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي تركت أعمال التخريب فيه آثاراً سلبية عميقة على حياة المواطنين والفعالية الاقتصادية.

وعلى الرغم من هذا التخريب والاضطراب في الجانب الأمني فقد تحسنت الأوضاع في الفترات الأخيرة وذلك بتحسن الوضع الأمني في العراق وإجراء زيارات عدة من قبل الدول والشركات للعمل في العراق والنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي الذي عانى فترات كثيرة من الكساد والتضخم وتوفير الأمن لتحقيق التنمية البشرية لاستدامة الحياة للأجيال القادمة.

ثانياً: البطالة

تعد البطالة من المشاكل والتحديات التي تواجه دول العالم لما تؤثر على حياة شعوبها، والعراق واحد من الدول التي تواجه هذه المشكلة، إذ يأتي العراق من مقدمة دول الشرق الأوسط بنسبة (٥٩٪) بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات بـ(٨٥٪) من قوة عمل النساء في العراق.

فأنها تعد التحدي لعملية التنمية البشرية في العراق بسبب ما تتركه من آثار سلبية على الطبقات واسعة في المجتمع، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي وتراجع دور الدولة في أيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج، إضافة إلى الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة، والحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق (١٩٩١- ٢٠٠٣) وتدني مستوى الإنتاج والتنمية إلى أدنى مستوى، وتوجيه الدخل القومي إلى سد نفقات متطلبات الحروب.

وتدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام وما تتبع ذلك من أعمال التخريب والإرهاب وتوقف تام للإنتاج وانخفاض كبير في صادرات النفط والضرائب ما انعكس سلبياً على أحداث عملية التنمية البشرية في العراق، بل شكل عائقاً مهماً أمامها.

وعلى الرغم من ارتفاع رواتب الموظفين عن ما هي عليه في السابق إلا أن هنالك طبقات من المجتمع لا يوجد لديهم موظف مما سبب ذلك إلى تزايد البطالة للكثير من العوائل والأسر التي تعتمد على العيش من مصادر أخرى من العمل وليس إلى وظيفة حكومية، إذ يمكن أن تواجه الحكومة هذه المشكلة وذلك لرفع مؤشرات التنمية البشرية في العراق إلى درجات متقدمة للنهوض بالواقع العراقي وجعله من الدول الأولى.

ثالثاً: الفقر

يعد الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ينمو في سياق تاريخي، مجتمعي، وجغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه ويعّرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

كما هنالك أراء تعتبر أن الفقر حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تلك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعانة والبطالة والكوارث والأزمات، إذ تعد ظاهرة الفقر من أهم التحديات الدولية وعملية التنمية البشرية بعد أن وصلت نسبتها إلى (٦٠٪) كما يؤدي سبب ارتفاع هذه النسب إلى عوامل متعددة وهي:

أ.ارتفاع معدل البطالة وتأثيراته السلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأخلاقية.

ب.ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل في العراق إلى (٢،٨ ٪) في المتوسط السنوي للمدة (١٩٩٥ – ٢٠٠٢) وهذا المعدل له انعكاساته في زيادة معدلات الإعالة وعرض القوى العاملة.

ج. الانخفاض المستمر في معدلات الأجور الحقيقية، وبرغم التحسن الذي شهدته الدخول من تقدم في السنتين فأنها ما عادت مجزية لرفاهية العائلة العراقية وغير كافية لتلبية متطلباتها الضرورية نظراً لارتفاع الأسعار وأجور الخدمات وغيرها.

وللقضاء على الفقر المدقع والجوع الذي زاد في السنوات الماضية أي ما خلفه النظام السابق وأيضا المرحلة التي أتت بعد السقوط ، أي المرحلة من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) وهي المرحلة التي نزفت فيها العوائل العراقية كل ما تمتلكه من دماء وثروات وتهجير وأيضا عدم التجول والذهاب إلى العمل وتزايدت في هذه المرحلة معدلات الفقر أي قدرت بنحو (٤٥٪) من الأسر الفقيرة ، أي بنسبة (١١،٠٪) التي تعاني من الفقر الشديد وتزايدت لتصل إلى نحو (١٢،٠٪) في عام ٢٠٠٦.

إذ يمكن المعالجة والقضاء على الفقر بأتباع ما يأتي:

١-تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف في الفترة من (١٩٩٠- ٢٠١٥).

٢-تخفيض السكان الذين يعانون من الجوع في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥).

رابعاً: الفساد الإداري

يعد الفساد سلوكيات يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري وخارجه تؤدي إلى صرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية سواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي، ويؤدي هذا الفساد إلى تعطيل مسيرة التنمية البشرية ويقف أمام تنفيذ المشاريع والسياسات التي تقوم على النهوض بالمسيرة لرفع عجلة التنمية في العراق ويشوه مظاهر التقدم، إذ تعتبر قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق حاجة فعلية وذلك بسبب التشوهات العديدة للسوق نتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية علاوة عن التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي ، كما إن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في العراق زادت من حدة أزمة الاقتصاد العراقي بفعل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

ويمكن القول: أن الفساد الإداري لازم العراق لفترات ماضية وحاضرة بصورة أصبحت ملازمة للدوائر الحكومية أيضا حتى الشارع العراقي اعتبر ذلك صفة ملازمة للعراقيين لا يمكن التخلي عنها.!

ومن الواجب أتباع الحكومة والدولة للتخلص من هذه العملية التي تنهك الكاهل الاقتصادي وترفع من شأن مجموعة من طبقات المجتمع على حساب المجموعة الفقيرة ما تسبب في الدمار والانهيار ولا يمكن أن تتراجع الدولة العراقية مثلما كان عليه في ظل النظام الدكتاتوري الفاسد وإنما للنهوض بالديمقراطية الجديدة في ظل حكومة خالية من الفساد.

×المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي

البطالة.. وعدم وضوح الرؤى الاقتصادية المستقبلية

■ حيدر شامان الصافي×

تعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي تعصف بالاقتصاد العراقي، حيث تسبب غياب القطاع الخاص عن ساحة العمل في تفشي تلك الظاهرة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية غير الواضحة للحكومات المتعاقبة وهو ما دفع بمستوى المعيشة إلى خط الفقر.

البطالة في العراق ظاهرة ظهرت بعد سقوط النظام لسبب رئيس هو عدم وجود سياسة اقتصادية وسياسة استيعاب لهذه البطالة، و قلة المشاريع الاستثمارية والاستثمار في القطاع الخاص الذي من المفروض ان يكون أهم عوامل نهوض الاقتصاد العراقي وامتصاص هذه الكمية الكبيرة من البطالة.

أسباب تفشي البطالة تتنوع بين أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، لعل من أبرزها توقف القطاع الصناعي وإغلاق المشاغل والمعامل وتسريح العاملين فيها من القطاع الخاص، وحل العديد من المؤسسات الحكومية بعد نيسان ٢٠٠٣ وعدم قدرة الحكومة على توفير فرص عمل بمختلف الدرجات للأيدي العاملة التي وجدت في الشوارع والمقاهي مكانا لقتل الوقت .

الاقتصاد والتخطيط لاستراتيجية مستقبلية من المقومات الرئيسة لأي بلد وخصوصا بلدنا يختلف عن كل البلدان من حيث سبل الإنتاج ونوعه وخصائص العمل فيه ،نحن بلد الأيدي العاملة الرخيصة والرواتب البسيطة وان زيادة كلف الإنتاج تؤدي الى تدهور الصناعات والحرفيات المختلفة، وإذا ما أردنا نزيد كلف الإنتاج فان اقتصاد البلد لا يتحمل ذلك لان كلف الإنتاج ستصبح اكبر بكثير مما هو مستورد وبذلك أصبحت البطالة حقيقة مرة ومخيفة ومتعاظمة لا يمكن للدولة أن تقضي عليها أو تواجهها لا، بل الدولة وللهروب من أزماتها الآنية أصبحت تشجع على البطالة المقنعة بتعييناتها العشوائية في دوائرها ومؤسساتها التي دمرت اقتصاد البلد بشكل كامل وأصبح البلد اجمعه أسير الاقتصاد العالمي وأسيراً لأسعار برميل النفط.

وفي ظل غياب ارقام دقيقة، تتحدث تقارير إعلامية محلية عن وجود ما يزيد على عشرة ملايين عاطل عن العمل في العراق، بينما تشير دراسة صادرة عن "مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية" شملت شرائح مختلفة في المجتمع العراقي، الى أن نسبة البطالة في العراق تبلغ ٤٢٪.

وكشفت الدراسة التي اعدها اكاديميون عراقيون أن ٤٠ ٪ من العاطلين عن العمل كانوا من حملة الشهادات الجامعية، وأن تلك النسب مرشحة للازدياد بأكثر من ٤٪ سنويا مع تخرج دفعة جديدة من طلبة الجامعات ومع غياب الخطط الحكومية لاحتواء هذه الأيادي العاملة والإفادة من خبرات وكفاءات حاملي الشهادات الجامعية. وفي ظل هذه المعدلات، بدا الشباب العراقي أكثر تقبلا للعمل في الأعمال الثانوية التي كانت تعتبر "مهينة ودونية" قبل سنوات. وتنتشر اليوم في بغداد والمدن الرئيسة ظاهرة عمال "المساطر" وهم عشرات من العاطلين من العمل يجلسون على أرصفة طوال النهار في صيف تتجاوز الحرارة فيه ٥٠ درجة مئوية، طمعا في أن يأتي من يستأجرهم لعمل ما.

اختلفت إحصائيات البطالة التي أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء وتلك التي تعلنها مراكز البحوث، ففي حين أعلن الأول أن البطالة وصلت عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٪ تشير الثانية إلى نسبة تراوح بين ٢٢-٤٠٪ إلا أن الدراسات أجمعت على أن تلك المشكلة ليست وليدة اليوم، وإنما هي تراكمات السياسات الاقتصادية الخاطئة والمرتبكة في العقدين الماضيين واكثرها في أوساط حملة الشهادات الجامعية والخريجين، ويمثل حملة هذه الشهادات الجامعية في العراق أكثر من ٤٠٪ من حجم العاطلين عن العمل وهو ما يعني ضياع المليارات من أموال العراق التي تصرف من دون جدوى في تأهيل الخريجين، الجامعات العراقية تضيف سنويا للشارع العراقي مئات العاطلين عن العمل، مع أن كل طالب عراقي يكلف الحكومة أكثر من مليون دولار على مدى سني الدراسة الـ ١٢ وأكثر من ذلك المبلغ بقليل في سنوات الجامعة الأربع، فيما تشير إحصائيات مراكز البحوث والتنمية إلى حاجة الطالب إلى قرابة ١٥٠٠ دولار سنويا يتكفل بتوفيرها الأهل على طول مدة الدراسة، ويعد الباحثون أكثر من ٧٠٪ من هذه الأموال ضائعة بسبب عدم توفر فرص العمل للخريجين البالغ تعدادهم أكثر من ١٠ آلاف طالب سنويا.

المشكلة العظيمة التي بدأت تظهر بشكل مخيف وتنبئ بمستقبل سيئ جدا لاقتصاد البلد هي استقدام أيد عاملة أجنبية رخيصة تعتاش على اقتصاد البلدً وتؤدي الى بطالة اكبر بالمجتمع،وانها ستؤدي الى كوارث إضافية للعراق كوارث اجتماعية وكوارث اقتصادية. توجد الآن عشرات أن لم اقل مئات الشركات بدأت تعمل على استقدام عمال أجانب نيباليين أو هنود ليعملوا كعمال تنظيف وكخدم وعمال مطاعم في العراق ويعملوا بأسعار زهيدة بحدود ١٠٠دولار شهريا أو اقل.. وهذا سوف يسبب كوارث تسبب فشل أي نهوض اقتصادي للبلد وسوف تسبب زيادة في انهيار اقتصاد البلد وزيادة في انهيار تماسكه وتدهور عملية توفير فرص عمل للعراقيين، يجب التنبه لهذا الذي سوف يؤدي الى مشاكل وهموم لا يمكن إهمالها وتجاهلها.. أن مرحلة الثمانينيات تذكرنا بمصائب الأيدي العاملة المصرية وما عملته بالبلد من خراب وما سببته من ظهور قيم عمل سيئة بالمجتمع العراقي وهي الغش وعدم الإخلاص بالعمل إضافة الى مشاكل اجتماعية كثيرة .

لكي تنهض الدولة وينمو اقتصادها يجب ان ترشق في البعض من دوائر الدولة وتعمل بأقل عدد من الموظفين ويجب أن تشغل الدولة بقية الايدي العاملة بالقطاع الخاص بإنشاء وبناء المشاريع المهمة وباستخدام القطاع الخاص وتفعيل دوره، لكي ينمو ويقوم هذا القطاع بتوفير مستلزمات البناء وتطوير مقدرات البلد.. ومعالجة مسألة البطالة المقنعة وفي الوقت نفسه تحفظ حقوق الموظفين في هذا القطاع المهم، وتفرض لذلك القوانين المناسبة التي تحمي الموظفين وتحدد ساعات العمل، ويجب فرض الضرائب المناسبة التي تنعش اقتصاد البلد ولا تعرقل عمل القطاع الخاص، ويجب أن يفرض على القطاع الخاص استيعاب أيد عاملة عراقية (أي توفير فرص عمل للعراقيين) وأي مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص عليها أن تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من العراقيين تمنح اعفاءات ضريبية ويجب منع أي استقدام للعمال الأجانب الى العراق ويستثنى من ذلك جلب العاملين الماهرين والحرفيين النادرين.

وبعيداً عن جميع هذه الأسباب التي أدت إلى تفاقم مُشكلة البطالة في العراق فإن عدم اعتماد الدولة العراقية الجديدة على نظام مالي واقتصادي محدد ومن ثم تنشيطه أدى إلى تداخل وتضارب ملحوظ بجميع الخطوات الاقتصادية و هدر وتعطيل للطاقات، تتحمل مسؤوليتها الدولة والفرد معاً، وكلاهما أسيران لظروف تعمق الفجوة بين حجم اليد العاملة العاطلة عن العمل وبين حجم المطلوب منها للعمل، ومن ثم تهدد بانحطاطات سياسية واقتصادية واجتماعية بالإمكان أن تطيح بدولة ناشئة..وهو ما أوجب أن يكون هناك وضوح "رؤية اقتصادية" للعراق الجديد، فضلاً عن تخطيط وتناغم السياسات بين الوزارات اتجاه البطالة، مع دور على الفرد العاطل أن يؤديه ليقضي على عطله، فضلاً عن الدور الذي من الممكن ان تؤديه مؤسسات المجتمع المدني بكل اختصاصاتها، وإلا فأن البلد سيقطف ثمار هذه الظاهرة السلبية مزيداً من العنف والتفسخ الاجتماعي لا سمح الله!!

×جامعة ذي قار/ مركز أبحاث الاهوار

الاقتصادي | العدد (1651)السنة السابعة -الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

معرض بغداد الدولي

آليات تحضير ضعيفة وإمكانات إدارية متواضعة وسط غياب عربي !

■ استطلاع / كريم محمد حسين

عد المراقبون انعقاد معرض بغداد الدولي في دورته الحالية مؤشرا على التوجه التجاري الجديد والانفتاح على الشركات العالمية في مختلف الاختصاصات ، فيما اجمع عدد من المشاركين والمواطنين الذين زاروا المعرض على ضعف الامكانات الادارية وآليات التحضير التي وصفت بالمتواضعة بحسب قولهم.

(المدى الاقتصادي) استطلعت آراء المشاركين والمواطنين:

ماهر سعيد من مصرف اشور قال: ان المعرض في هذه الدورة لبى طموح البعض من حيث المشاركة واقبال الجمهور وسط اجراءات الامن المشددة مؤكدا ان المعارض هي وجه البلد لكننا في معرض بغداد اغفلنا جوانب كثيرة اولها التنظيم والاعلام وضرورة تثقيف المواطن والتوعية اللازمة لدخول المعارض والتعامل معها اما المشاركة فهي مشاركة متواضعة فالشركات هي شركات من الدرجة الثالثة او الرابعة في التصنيفات العالمية ناهيك عن الغياب العربي الذي كان واضحا ومؤلما .

واضاف : هناك مظاهر سلبية غير مشجعة داخل المعرض اولها التنظيم كان متواضعا جدا واهمال في جانب النظافة وتسيب واضح من قبل الموظفين القائمين والسماح للباعة المتجولين والمتسولين بدخول المعرض والفوضى العارمة في شوارع الداخلية التي احدثتها الكافتريات تبيع المؤكولات والمشروبات بطريقة العرض اليائسة وصوت الستريو العالي باغانٍ سوقية تخالف الذوق العام واتمنى على القائمين بالمعرض في الاعوام القادمة ان ينتبهوا لهكذا حالات فهي مهمة وضرورية .

المهندسة دلال ابراهيم من جناح وزارة الاعمار والاسكان بينت ان معرض بغداد الدولي هو محفل اقتصادي وتجاري مهم تلتقي فيه الشركات المحلية والعالمية بهدف تطوير وتحفيز الاستثمارات في المجالات والقطاعات ومنها التقنية و الهدف من هذه المشاركات هو التواصل مع العالم الخارجي وتبادل الخبرات والاستفادة منها لتطوير البنى التحتية، وعموما المعرض جيد في هذه الفترة بالذات لكنه يحتاج الى تنظيم اكثر واهتمام بالنظافة واكساء الشوارع الداخلية وادامة الحدائق فكل هذا يعتبر جذبا ومحفزا للشركات والدول ويظهر وجه العراق الحقيقي فلا بد من الاهتمام بهكذا جوانب .

المهندس شاكر اكرم وكيل لشركة جارسان التركية للمقاولات قال : فرصة جيدة ان نلتقي في هكذا معرض ولكن

نتمنى ان يكون التخطيط والتنظيم والمتابعة اكثر دقة من اجل تسهيل عمل الشركات والمواطنين داخل المعرض

اضافة الى ضرورة عرض علامات توجيهية وتثقيفية للمواطن عن طريق وسائل الاعلام والاهتمام بمداخل

المعرض لانها واجهات لجميع الشركات والوفود والمواطنين .

مجموعة شركات التون التركية : المعرض جيد لكن نتمنى ان يتم التهيؤ للمعرض في الدورات القادمة بشكل مبكر وهذه المجموعة تتضمن شركة محمود التي تختص بانتاج الشاي السيرلانكي الاصلي والقهوة التركية وبعض المنتوجات مثل الزيت والمعجون ومنتجات اخرى.

مجموعة من الطالبات تحدثن : جئنا لزيارة المعرض لنرى مدى التطور الذي وصلت اليه الدول والشركات في مجال التقنيات الحديثة والاطلاع على الجوانب الاخرى في مجال الاعمال والصناعات كذلك الشركات العراقية التي نأمل ان تواكب حركة الصناعات العالمية والتجارية اما بخصوص المعرض فقد اجمعن على ان التنظيم متوسط وبحاجة الى جهد وعمل كثير لان المعرض هو العراق وعدم الاهتمام به واللامبالاة الواضحة في هذه الدورة هي لامبالاة بالعراق لان هذا الاهمال وسوء الادارة يحدث فجوة بين الشركات والدول التي تروم الاستثمار او عرض منتوجاتها مستقبلاً لغرض التجارة وبين العراق بشركاته وتجاره ويشكل هذا الامر بيئة طاردة وليس جاذبة للاستثمار والتجارة ناهيك عن سلبيات اخرى من ضمنها قوات الامن فاعدادها اكثر من عدد زوار المعرض مع غياب الانضباط العسكري المتعارف عليه في شتى البلدان فهناك سلوكيات غير محببة وتخدش الحياء وتسيئ الى المؤسسة الامنية والعسكرية وجهودها هذا بالاضافة الى النظافة فهي شبه معدومة خصوصاً في الاجنحة لكن على كل حال فهي خطوة للامام وتحتاج الى تطوير واهتمام القائمين على المعرض في الاعوام القادمة.

ابو سامي احد الزائرين الى المعرض يرى ان المعرض جاء في وقت نحن فيه بأمس الحاجة لهكذا فعالية اقتصادية وتجارية وسط ازمات امنية وسياسية تعصف بالبلاد فهذه الفعالية تزيد من وعي المواطن واحساسه باقتصاده الناشيء الذي بحاجة الى اصلاح وادامة وهذه الشركات في الوقوف على تجارب العالم المحيط بنا واشار ابو سامي الى الغياب الواضح للدول العربية مبينا ان الاولى بالعرب حضورهم علما ان السوق العراقية تعج بالبضائع العربية وخصوصا دول الجوار العراقي فالعرب يرسلون المسلحين والمتفجرات لقتل العراقيين ويتغيبون عن الفعاليات الاقتصادية والسياسية والمؤازرة الاجتماعية بينما دول اوروبية وشركات متنوعة تشارك في هذا المعرض برغم ضعف التنظيم والادارة لكنها مساهمة يشار لها بالاحترام كون هذه الدول تفكر وفق منظور بعيد بان العراق هو قلب الشرق الاوسط وبلد مهم على جميع الاصعدة في المستقبل القريب.

جاسم محمد موظف حكومي: صحيح الوضع الامني يشوبه بعض الارباك لكن هذا لا يمنع من ان تقدم الافضل على صعيد التنظيم والاهتمام بالشوارع الداخلية واكسائها على الاقل وتشجيرها فالنظام والاهتمام بالدواخل مهم ويعوض أي قصور في اجنحة المعرض لكن على العموم هو معرض جيد وتجربة جيدة ولا بد من تطويرها في المستقبل القريب ونأمل من البرلمان القادم والحكومة المقبلة محاربة الفساد والمفسدين لانهم يؤثرون على البنية التحتية وانجاز المشاريع وخدمة المواطن في شتى المجالات لان في هذه الدورة لمعرض بغداد الدولي بصمات الفساد والتلكؤ واضحة فاكساء شوارع المعرض او تشجيرها لا يتطلب اموالاً طائلة ترهق ميزانية وزارة التجارة وشركة المعارض ووضع الحاويات للنفايات وعدد مناسب من عمال النظافة ومتابعتهم المستمرة اعتقد انها لا تكلف شيئا والمعرض هو وجه العراق.

مجموعة مصرف كردستان للاستثمار: المعرض الحالي هو فرصة جيدة لمد التواصل مع العالم من شركات ورجال اعمال وتجار محليين وقطاع عام والقطاع الخاص ونحن نقدم خدماتنا لكل هؤلاء آملين ان تتطور الاعمال بيننا وتجربة المعرض تعد ناجحة برغم الظروف المحيطة باقامة معرض بغداد الدولي ونلاحظ يوماً بعد يوم هناك نشاط وحركة مستمرة واقبال جيد قياساً بالوضع الامني الحذر ونتمنى ان تكلل هذه التجربة بالنجاح ومد جسور التواصل والثقة المتبادلة في القريب القادم.

شاكر محمد احد زوار المعرض: هذه الزيارة الى المعرض اعتبرها نزهة وكسراً للرتابة اما على صعيد المعرض وما موجود بداخله فلا ارى أي فرق بينه وبين اسواق بغداد في الكرادة والمنصور والشورجة والسوق العربي واما على صعيد الشركات فهذه الشركات غير معروفة في الوسط التجاري وتعتبر من الدرجة الثالثة او الرابعة في بلدانها والعالم وأما التنظيم فحدث ولا حرج فعند دخولك بوابة المعرض يعلوك الغبار والاهمال بجوانب الاجنحة التي تناثرت بعشوائية على ارض المعرض وغياب الدليل السياحي او موظفي المعرض الذين انشغلوا بجمع الهدايا والهبات من الاجنحة التي تعرض منتجاتها ناهيك عن تصرفات بعض قوات الامن التي تتعامل مع زوار المعرض وكانهم ارهابيون وكانت تصرفاتهم قاسية مع المواطن وكذلك المشارك في المعرض من الاجانب وذلك في عملية التفتيش الانتقائية والمعيبة والتي تعكس مظهراً غير لائق بالعراق وشعبه فنحن بحاجة الى ضبط بعض السلوكيات غير المحببة لدى الجميع وعلينا ان نتعلم من العالم الذي حولنا واقربها دول الجوار او على الاقل في اربيل فهذا ليس معرضاً، بل هو شورجة كبيرة.

ام احمد خريجة هندسة تقول: غياب المنتج العراقي واضح واجنحة الوزارات فقيرة جدا بعروضها، بل شبه خالية وكل المنتجات المعروضة هي لوكلاء شركات اجنبية وتتساءل ام احمد: أيعقل ان هذا المعرض لبلد الميزانية الانشطارية او العنقودية التي كثر الحديث عنها ميزانية تعادل خمس ميزانيات لبلدان مجاورة للعراق فاين ذهبت واين الشركات العراقية فلا نرى سوى التمور والزيوت والصابون الذي اغلبه معباً في العراق هذا المعرض بصراحة مخيب للامال واي زائر للمعرض يشم رائحة الفساد ويرى الفوضى العارمة في كل جوانب المعرض فلا خدمات ولا انضباط وجيوش من العاطلين وقوات الامن المبالغ في تواجدها الكثيف وبلا معنى فمن المسؤول على كل هذا؟ وتشير ام احمد الى حشد كبير من الناس على كشك شاي احمد التركي الذي يوزعه على سبيل الدعاية مجاناً وتستغرب لهذه الظاهرة المعيبة وكأننا لم نشرب شاياً من قبل، هناك قلة في الوعي والتثقيف الاعلامي وكذلك الاعلاني وتأمل ام احمد ان يتم تحضير جيد ومنظم للمعرض القادم فنحن اغنياء وكرماء فلا نحتاج الا الى شيء من التدبير والتنظيم والتثقيف لزيادة الوعي لدى المسؤول القائم على اقامة هكذا فعاليات والى المواطن الذي يزور المعرض والتزامه داخل المعرض والاهتمام باجنحة المساهمين من الشركات الاجنبية وتقديم الخدمات لهم فهم ضيوفنا ومشاريعنا المستقبلية.

تاريخ تطور اسواق الاوراق المالية

■ إعداد / المدى الاقتصادي

ارتبط تطور أسواق المال تاريخيا بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم ولا سيما الدول الرأسمالية وقد جاء انتشار الشركات المساهمة وإقبال الحكومات على الاقتراض ليخلق حركة قوية للتعامل بالصكوك المالية الذي أدى إلى ظهور بورصات الأوراق المالية . وكان التعامل بتلك الصكوك يتم في بادئ الأمر على قارعة الطريق في الدول الكبرى كفرنسا وانكلترا وأمريكا، ثم استقر التعامل في أعقاب ذلك في أبنية خاصة التي أصبحت تعرف فيما بعد بأسواق الأوراق المالية .

لا بد في البداية من الرجوع إلى فكرة تعددية النقد التي أدت إلى ولادة مهنة جديدة هي الصرافة، فلقد كلف حكام اليونان القديمة الصرافين في عام ٥٢٧ قبل الميلاد بتبديل عملات الزائرين للمدن التي يوجدون فيها، وانتشرت هذه المهنة وتطورت بشكل سريع في اليونان وبعد ذلك في الإمبراطورية الرومانية.

وفي السنوات الأولى بعد الميلاد دخلت تلك المهنة مرحلة سكون. لا، بل مرحلة غياب كامل باستثناء المنطقة العربية، حيث عادت وانتشرت في شمال ايطاليا عندما قرر المشرعون الرومانيون في حينه وضع عدد كبير من القوانين والتشريعات المتعلقة بعمليات الإيداع وتبادل النقود، بعد ذلك احتلت الجمهوريات الإيطالية كجنوى وفينيسيا وفلورنسا بفضل تجارتها مع الشرق مركزا مرموقا على صعيد الاقتصاد الدولي وبدأت رؤوس الأموال تصل إليها بكثافة بالغة ما استدعى الى إعادة ظهور مهنة الصرافة ولقب الأشخاص العاملون في تلك المهنة ما يعني بالإيطالية /المصرفيون/ وبعد ذلك احتلت مدينة بروج البلجيكية في بداية القرن الرابع عشر المركز الأول فيما يتعلق بالسوق النقدية فلقد جرت العادة في تلك الفترة أن تجتمع العائلات الست الأكبر العاملة في مجال /الصرافة/ في منزل الرئيس من اجل دراسة عمليات بيع وشراء السلع ومن ثم كتابة بوالص التامين إضافة إلى كل ما يمت بصلة لعمليات بيع وشراء النقود.

أما الرئيس الذي كان يستقبل تلك العائلات في منزله فكان يدعى/فاندر بروز/ ومنه أتى اسم المكان الذي يتم فيه تبادل البضائع والخدمات إضافة الى عمليات بيع وشراء العملة.

اسم (بورز) أي سوق الأوراق المالية في اللغة العربية أو البورصة يعتبر المؤرخون عام ١٣٣٩ بمثابة العام الذي ولد فيه مفهوم البورصة نسبة إلى اسم عائلة الشخص السابق الذكر الذي كان يستقبل رجال الأعمال وخاصة ممثلي رجال المصارف الإيطالية.

وفي عام ١٥٩٥ ظهرت بورصة ليون الفرنسية الأقدم والأكثر أهمية لمدة طويلة في فرنسا، أما بورصة لندن فلقد وجدت منذ بداية القرن السابع عشر حيث ارتبطت عضويا مع الظهور المبكر للرأسمالية البريطانية وكذلك بورصة (وول ستريت الأمريكية) فلم تظهر إلا في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ولمدة طويلة بقيت بورصة باريس في المركز الثاني عالميا بعد بورصة لندن.

إلا إنها انهارت بعد الثورة الفرنسية ، ومع نهاية عقد الثمانينيات يمكننا أن نلاحظ بان ترتيب البورصات الدولية قد تغير لصالح الولايات المتحدة واليابان من حيث حجم رؤوس الأموال المتداولة فيها وتعود المرتبة الأولى من فترة لأخرى بالتناوب أما لبورصة نيويورك أو لبورصة طوكيو تاركة وراءها البورصات الأوروبية في لندن وباريس .

الأسواق التي تتكون منها البورصة

الخطأ الشائع بين الناس هو أن كلمة بورصة تعني للوهلة الأولى سوق الأسهم وهذا فهم خاطئ حيث أن كلمة بورصة وكما تحدثنا عنها سابقا تم اقتباسها من اسم البلجيكي فاندر بروز وهي تطلق على أي سوق يتم فيه تبادل البضائع والسلع التجارية مهما كان نوعها .

و بالنتيجة نستخلص أن البورصة تتألف من أسواق عدة وهي كثيرة ولكن الأسواق الرئيسة والمهمة هي سوق الأوراق المالية وسوق المعادن وسوق العملات وهي السوق الأضخم سيولة في العالم .

١. سوق الأوراق المالية : وهي السوق التي يتم فيها تداول أسهم الشركات المدرجة في السوق وتداول السندات التي تصدرها هذه الشركات .

٢. سوق المعادن : وهي السوق التي يتم فيها تداول بعض أنواع المعادن/ الحديد والنحاس / إضافة إلى المعادن الثمينة (الذهب والفضة) .

٣. سوق العملات : وهو السوق التي يتم فيها تداول العملات الأجنبية وهي سوق عالمي وتعمل على مدار ٢٤ ساعة وهي السوق الأكثر سيولة في العالم.

ما البورصة؟

إن فكرة تعددية النقد أدت إلى ولادة مهنة جديدة هي الصرافة وقد تركز ظهورها في عام (٥٥٠) في الجمهوريات الإيطالية كجنوى وفينيسيا حتى كانت رؤوس الأموال تصل إليها بكثافة نتيجة تجارتها مع الشرق واستدعى ذلك وجود أشخاص لقبوا بالمصرفين.

ثم احتلت مدينة (بروج) في بداية القرن الرابع عشر المركز الأول في ما يتعلق بالسوق النقدية حيث كانت تجمع أكبر ست عائلات تعمل في مجال الصرافة في منزل (فاندر بورز) لدراسة عملية بيع وشراء السلع ومن ثم كتابة بوالص التأمين إضافة إلى كل ما يمت بصلة لعمليات بيع وشراء النقود، وهكذا ونسبة لاسم بورز أتت كلمة بورص بالفرنسية أي سوق الأوراق النقدية .

ويعتبر المؤرخون عام ١٣٣٩بمثابة العام الذي ولد فيه مفهوم البورصة حيث كان (بورز) يستقبل رجال الأعمال وخاصة ممثلي رجال المصارف الإيطالية الذين انحصرت مسؤوليتهم بقبول الإيداعات وبمنح القروض إلا أن مؤرخي علم الاقتصاد اعتبروا مدينة آنفرس الفرنسية بأنها أول سوق نقدية بكل معنى الكلمة حيث ينسبون لها موضوع الحسم، وقد كانت تعتبر بمثابة المركز الرئيس لجميع أنواع التجارة الدولية وخاصة تجارة التوابل بين شرق العالم وغربه.

إلا أن تاريخ البورصة الحديث يعود إلى القرن السابع عشر، وذلك عندما أنشئت بورصة أمستردام وطرحت الاكتتاب العام من قبل الجمهور (أسهم الشركة العالمية للهند الشرقية) ونجحت الفكرة واستطاع عدد كبير من المدخرين الصغار أن يساهموا في مشروع كبير ومهم كهذا المشروع وفيما بعد أصبحت الأسهم والسندات سلعاً كبقية السلع يتجر فيها التجار وقد كان هؤلاء يعقدون اجتماعاتهم في البداية على أرصفة الشوارع أو المقاهي ثم انتقلوا بعد ذلك إلى أبنية خاصة بهم يلتقون داخلها لتبادل عملية البيع والشراء لعقد الصفقات بينهم وقد أطلق على هذه المباني اسم البورصة .

البورصة هي من الأسواق المنظمة التي تفتح وتغلق في ساعات محددة من النهار ويتعامل البائعون والمشترون فيها في الصكوك المالية الطويلة الأجل حيث يتم فيها مبادلة تلك الصكوك برؤوس الأموال المراد استثمارها فيها فهي عبارة عن سوق تجرى فيها الصفقات وعمليات البيع والشراء للأوراق المالية .

و تعتبر البورصة بمثابة مقياس لدرجة حرارة الاقتصاد فحالة سوق البورصة تشير بشكل عام إلى التطور وإلى حالة قطاع الإنتاج في الاقتصاد المعني .

فقد أصبح من غير الممكن التفكير بموضوع التنمية الصناعية خاصة والاقتصاد عامة من دون وجود شركات مساهمة ونظام خاص بالبورصة .

إذاً، إن المرور عن طريق البورصة بات أمراً ضرورياً لا يمكن تفاديه لعديد من المنشآت والشركات لجمع رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار المطلوب أو لتوسيع عملية استثمارية قائمة أصلاً .

خصوصية سوق البورصة بالمقارنة مع الأسواق الأخرى

البورصة هي سوق من نوع خاص يمكننا أن نعرفها بأنها سوق جملة لسلع غائبة (غير موجودة) ماديا، إذ أنه يكفي أن يتفق الأشخاص على السعر لعقد الصفقة مباشرة فيما بينهم، حيث يتم في البورصة تداول سلع لا نراها والأهم الصفقة المعقودة ذاتها المحكومة بالعرض والطلب اللذين يتغيران باستمرار أثناء الدوام المقرر للبورصة ومن الطبيعي أن تتأثر البورصة خلافاً للأسواق الأخرى بالتصريحات السياسية والتحولات الحاصلة في الآراء وبالمعلومات والمعطيات المستجدة ، وينتهي يوم العمل في البورصة بوجود سعر محدد، لذلك فان للتنبؤات السعرية آثاراً مباشرة على تحديد السعر النهائي ، كما أن هذا الأمر يؤثر على الأسواق الأخرى.

وهكذا فإن حركة وتغير المؤشر تنبئ عن إمكانية التطور الحاصل في الاقتصاد أو طبيعته خلال الشهور القادمة مع بعض الفوارق والاختلافات عن الواقع.

ومن الخصوصيات الأخرى للبورصة الصفقات التي يتم عقدها لأجل (على المدى البعيد) ... إذ أنه من الممكن لنا أن نبيع في البورصة سلعاً لا نملكها وإنما يترتب علينا شراؤها لاحقاً، قبل موعد التسليم ، وفي مثل هذه الحالة يمكن للبائع أو المشتري إما أن يلغي أو يسلم الأسهم موضوع الصفقة، أو حتى أن ينسحب من العملية نهائياً مقابل دفع غرامة محددة.

ولهذا، تعتبر البورصة عبارة عن أرض خصبة لعمليات المضاربة من جميع القياسات والأحجام، إلا أنه يتم تحديدها لتبقى في الحدود المسموح بها.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ التكامل الافقي :

يقصد به ان يسيطر مشروع معين على الاصناف التي يتم انتاجها من سلعة معينة ويعتبر هذا النوع من التكامل اكثر الصور شيوعاً، ذلك ان الطريق الطبيعي امام المشروع الذي يبغي توسعاً في نطاق انتاجه هو ان يتكامل افقيا عن طريق زيادة نشاطه في الاصناف المختلفة من السلعة التي ينتجها وقد يقترن التكامل الافقي بوفورات حقيقية في نفقة الانتاج حيث ان اتحاد المشروعات افقيا يمكنها تحقيق وفورات ادارية وتجارية غير ان الغالب على هذا التكامل هو الرغبة في الخلاص لمناقشة من مشروعات اخرى.

□ التكامل العمودي :

من المعلوم ان السلعة تمر بمراحل متعاقبة من انتاجه حتى تصل الى يد المستهلك، فالاقمشة القطنية مثلاً تبدأ من مرحلة زراعة القطن ثم يلي ذلك حلجه وغزله ثم نسجه وصباغته ثم توزيعه على المستهلكين وكثيراً ما تكون هذه المراحل المتعاقبة محلا لصناعات مستقلة إلا انه في حالات اخرى تكون جميع هذه المراحل تحت ادارة مشروع واحد.

□ الطاقة الاستيعابية :

تتلخص الطاقة الاستيعابية في الادب الاقتصادي بان هناك حدوداً مفروضة على أي استثمار جديد وهذه الحدود اما ان تشكل قيداً مطلقاً على حجم الاستثمار واما ان تكون في شكل انخفاض دائم في انتاجية الاستثمار الجديد. والطاقة الاستيعابية والسياسية والثقافية والنفسية التي من شأنها التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

□ التكامل الاقتصادي :

لمفهوم التكامل الاقتصادي اكثر من مجال فهناك التكامل الاقتصادي بين الدول والمناطق ويشير هذا النوع من التكامل الى ملاءمة بين عناصر متوفرة عند احد الاطراف كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من اجل العملية الصناعية والتنموية كما هي الحال في الوطن العربي.

□ إئتمان:

في الميدان الاقتصادي هو التسليف او الحصول على سلع وخدمات ونقود مقابل الوعد برد ما يعادلها على الاقل مستقبلاً ويتم في الوقت ذاته جانب كبير من عمليات البيع والشراء ليس على اساس الوعد بالدفع نقداً او حالاً ولكن على اساس الوعد بالدفع نقداً في المستقبل أي على اساس التسليف ويأخذ الائتمان او التسليف شكل اقراض بضائع عينية او شكل انتقال حق امتياز بصورة مؤقتة.

□ البرجوازية :

طبقة اجتماعية ارتبطت تاريخياً من حيث نشأتها بالمدن او القرى الكبيرة ذات الاسواق التجارية وكانت متميزة عن طبقتي العمال والنبلاء وبالتالي فانها كانت ترمز الى طبقة التجار واصحاب الاعمال والمحال العامة والمعنيين بالاشراف على شؤون الصناعة والتجارة وقد قام المجتمع البرجوازي على انقاض المجتمع الاقتصادي وازدياد التجارة الدولية بين الشرق والغرب على اثر الحروب الطبيعية.

الاقتصادي | العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء السادس

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

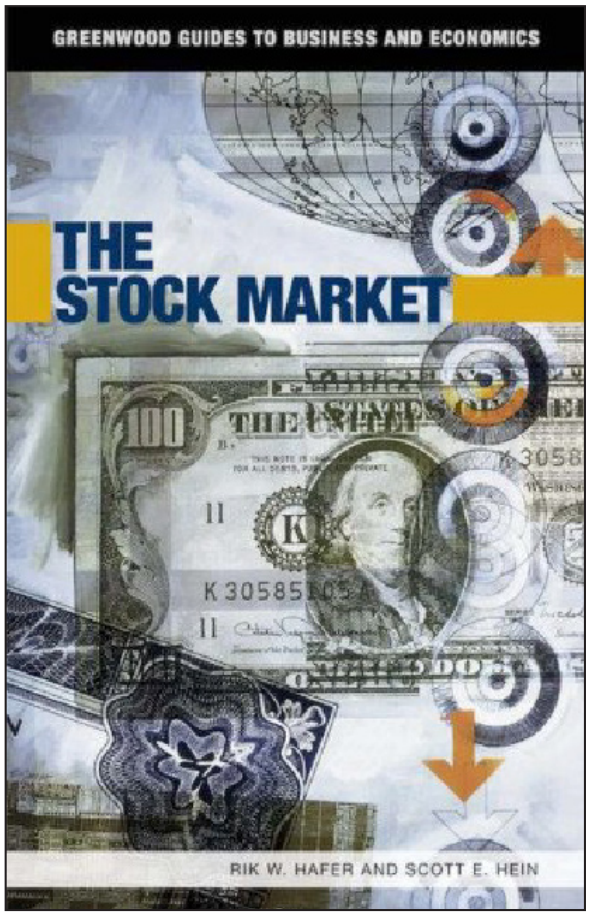

الفصل الثاني:

ملخص تأريخي عن سوق الأسهم المالية في أمريكا

يعود تاريخ نشأة سوق الاسهم في الولايات المتحدة الى ما يقارب المئتي عام، حيث نشأ هذا السوق من التقاء حفنة من السماسرة في شارع نيويورك وبعد ذلك تطور هذا السوق ليصبح احد اهم المؤسسات المالية في الاقتصاد في الحاضر.

يوجد اليوم ثلاث اسواق اسهم رئيسة التي تدرج في قائمتها الالاف من الشركات.

ويجد هناك ترتيب مذهل في المنتجات المالية لسد حاجة المستثمرين. وبالنتيجة فأن نمو اسواق الاسهم المالية في اتحاد العالم يعد جزءاً من قصة تطور الاقتصاد الامريكي.

ولكي يكون بمقدورنا التحدث عن قصة تاريخ سوق الاسهم في فصل واحد سنركز على سوق اسهم نيويورك للتبادلات التجارية، الامر الذي يؤدي الى تجاهُل تطور بقية اسواق التبادلات التجارية مثل سوق اسهم التبادلات التجارية الامريكي.

والاسواق الالكترونية الحديثة مثل الرابطة الوطنية لسماسرة الاوراق المالية آلياً. حيث أن سوق اسهم نيويورك هي السوق التي تقصد عند التحدث عن التبادلات التجارية في امريكا.

حيث انك تشير الى سوق اسهم نيويورك عند حديثك عن اسواق الاسهم بشكل عام ما لم يوجد هنالك شيء مغاير، اضافة الى ذلك فأنه سيتم التركيز على مؤشر(داو جونز) الصناعي وبشكل حصري كمتابعة لمسيرة المؤشرات بصورة عامة. هذه المعالجة لن تركز على جميع التفاصيل المتعلقة بنشأة سوق الاسهم، بل انها ستركز على الاحداث البارزة التي كان لها الاثر في تقدم السوق ونشأتها حيث يتعلق تاريخ تلك الاحداث بتاريخ الازدهار والركود وبتاريخ التقدم والانهيار. ومن خلال اخذ هذه الامور سوف تستطيع الامساك بحدود التطور في سوق الاسهم وفيما يتعلق بمؤسستها ونشاطها التجاري .وهو يوضح ايضاً ردود الافعال الحكومية التي تحدد وبشكلٍ عميق التنضيمات الجارية في سوق الاسهم .(الفصل السادس سيوضح المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بتنظيمات سوق الاسهم).

كيفية بداية هذه السوق من سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٩٠٠

بدأ تاريخ سوق الاسهم في اواخر السبعينيات، حيث كان هنالك مزاد تجاري منضم وغالباً ما يكون مختصاً بالبضائع في شارع ووال ستريت في مدينة نيويورك خلال السبعينيات ولم تحتو هذه التجارة على اوراق مالية وأسهم كما هي الحال في الوقت الحاضر. الا أن هذا تغير بشكل مثير في سنة ١٧٩٠ ففي تلك السنة قام اليكساندر هاميلتون وزير المالية (الخزانة) الامريكي بمناقشة امر تمويل ديون الحرب الثورية عن طريق اصدار اوراق مالية حكومية.

قام اصدار الاوراق المالية بتحفيز التجارة في نيويورك وفي البلاد عامة، إضافة الى وجود هذه الاوراق المالية الحكومية كانت هنالك تجارة ذات نمط متزايد على يد مصارف الاسهم . وكانت التجارة الاكثر ملاحظة هي التجارة في مصرف نيويورك وهو المصرف الاول في الولايات المتحدة. اما المؤسسة الاخرى فهي مؤسسة هاملیتون وآرون بر وكلاهما من سكان نيويورك.

وفي الحقيقة أستخدم هاميلتون كلاً من نفوذه السياسي والمالي لدفع عجلة اسواق نيويورك الى طليعة الاسواق المنافسة في بوستن وفيلادلفيا.

كانت التجارة بالاوراق المالية غير منظمة في ذلك الوقت حيث كان يذيع السمسار اسعار الاسهم المودعة لديه ليقوم ببيعها . ولم يكن هناك وقت محدد او عملية محدودة للقيام بعملية المداولة ولم يكن وقت محدد لاغلاق التعاملات . فتتم عمليات التداول في اوقات منفصلة من الصباح وفترة بعد الظهيرة.

وفي عام ١٩٧٢ آذار تم تعليق اعلان في مدينة لودون الذي يقول "يتم فتح المكتب في شارع ٢٢ ووال ستريت لتجهيزات المداولة بالاسهم وهو عبارة عن مزاد علني سيعقد يومياً وكما هو معتاد في الظهيرة بأدارة اي آيل بليكر واولاده وجي برنتد وميكيفرز وبار كلي وكورتلاند فررس وجاي ساتون وبدأت الصحف بنشر التقارير عن المزادات واسعار الاسهم المحدودة والاوراق التجارية المتداولة في شارع ٢٢ وال ستريت وسرعان ما تحسنت التجارة، أمتلك المتاجرون مكاناً ذا حدود معينة للقيام بالمداولة عندما يسمح الطقس بذلك.وبدأت القصة من مكان الاجتماع الذي حصل تحت اشجار شجرة الجميز وكانت التجارة تغطي مجموعة متنوعة من البنود المالية بما فيها التأمينات والاوراق المالية وحتى بطاقات اليانصيب وقامت بعد ذلك مجموعة من السماسرة بأنشاء منظمة للحد من التنافس واحلال عملية النظام في عملية التداول وبسبب ازدياد مستوى التنافس اضافة الى تجاهل القوانين التجارية المحددة. وفي السابع عشر من آيار ١٧٩٢ آنهى هؤلاء السماسرة تشاورهم وقاموا بتوقيع أتفاقية (بوتن ودد) التي نصت على :

(نحن الاعضاء وسماسرة شراء وبيع الاسهم العامة بموجب هذا القانون نعاهد آنفسنا ونعاهد بعضنا البعض وبدءاً من هذا التاريخ بأننا لن نبيع أو نشتري من اي شخص كان اي نوع من الاسهم العامة بأقل من ربع واحد بالمئة كقيمة للعمولة النقدية واننا سنعطي التفضيل لبعضنا البعض في مفاوضاتنا).

كانت معاهدة (بوتن ودد) اول وثيقة رسمية في سوق تبادلات الاسهم المختلطة قامت هذه المعاهدة بتأسيس ناد فيه يتم بيع وشراء الاسهم بعمولة محددة. وبعد مرور سنة بدأ الاعضاء بتحويل تجارتهم الحديثة النشأة الى الداخل واكتساب مساحة جديدة للقيام بعملية التجارة في البناء المشيد حديثا وهو تونتاين كوفي هاوس (Tontine coffee house).

وعلى الرغم من ان اواخر السبعينيات ١٨٧٠ شهدت فرصاً قليلة في انخفاض وارتفاع تبادلاتهم الوليدة الا انها شهدت في بداية الثمانينيات ١٨٨٠ اهتماما متزايدا في تجارة الاسهم، بالرغم من احتواء غالبية التجارة على الاوراق الحكومية والاسهم المصرفية الا انه في عام ١٨١٧ كان هنالك تجديد اخر للنموذج التنظيمي للتبادلات.

و كانت التبادلات في فلادلفيا تنافس وتزاحم سوق نيويورك ولان سوق فلادلفيا سوقاً مزدهرة وناجحة قامت سوق نيويورك بأرسال ممثل ليقوم بمراقبة عمل سوق فلادلفيا ويعطي به تقريرا الى العضوية، وبأستخدام سوق فلادلفيا كنموذج قام التجار بالعديد من العمليات التجارية.

و لاحظ تويليس وبرادلي انه في اول عمل رسمي تم اعتماد اسم مجلس ادارة نيويورك للاوراق المالية والبورصة، فقد عزز التجار العلاقة المالية من خلال توقيع دستور وانتخاب مسؤولين لقيادة مجلس الادارة. وقام المجلس بوضع قواعد للتجارة وتحديد وقتٍ للتجارة من الحادية عشرة والنصف صباحا حتىً الواحدة ظهرا وقام المجلس بزيادة الفائدة من العضوية ومن تلك القوانين: اعضاء مجلس الادارة هم الاشخاص الوحيدون الذين ينفذون عملية التداول ويمكن للسمسار ان يكون عضواً في مجلس الادارة فقط في حالة انتخابه ودفعه رسوماً بقيمة ٢٥ دولاراً، واضافة الى تغيير طريقة عملية الصرف نُقِلَ موقعه الى شارع ٤٠ ووال ستريت.

وفي عام ١٨١٧ احتوى مجلس الادارة على تسع شركات وبمجموع تسعة عشر تاجرا.

ومرّ سوق الاسهم المالية ومجلس التبادلات التجارية بالمزيد من التغيير في التقدم الذي حصل في فترة الثمانينيات.

و في سنة ١٨٣٥ اندلع حريق في مكتب مجلس التبادلات مُجبرا المكتب على تغيير مكانه مرة اخرى. وهذه المرة انتقلوا الى الموقع الدائم في مبنى التجارة والتبادلات، هذا المبنى ادى الى وجود مكتب الرئاسة. وفي ١٨٤٢ وبمرتب سنوي يبلغ ٢,٠٠٠ دولار وبعد ذلك توقف هذا المركز في ١٨٥٦.

وبحلول ١٨٤٨ زدات العضوية الى ٧٥ تاجراً وبمجموع مداولة ٥,٠٠٠ سهم في اليوم الواحد، واثرت التحسينات التكنولوجية وبشكل كبير في التجارة.

وقام صموئيل موريس الذي طور التلغراف في سنة ١٨٣٢ بإضافة المزيد من تطبيقاته في اربعينيات سنة الالف والثمانمئة.

وبعد النجاح في بناء العديد من الخطوط الارضية بدأ موريس ومساعدوه بإنشاء شركة التلغراف المغناطيسية سنة ١٨٤٤.

وان اول مغامرة تقوم بها الشركة هي بناء خط بين تبادلات الاسهم في نيويورك وفيلادلفيا وبذلك يستطيع السماسرة والتجار نقل الاسعار بين السوقين وفي غضون ساعات وليس اياماً.

قام هذا الابتكار التكنولوجي بزيادة اهمية سوق نيويورك وعلى حساب فلادلفيا واصبح بعد ذلك سوق نيويورك سوق الامة المالي، حيث كانت سوق نيويورك متصلة بالسماسرة في كل مدينة من المدن الكبرى قبل بدء الحرب الاهلية واصبح السعر الذي تحدده بورصة نيويورك لسهم ما هو سعر السهم، وبالرغم من النكسات الاقتصادية في ١٨٣٧ ومرة اخرى في ١٨٤٤ التي ترتبط بالبيئة الوطنية الا ان النمو الاقتصادي حافظ على تزايد تداول الاسهم والعملات.

اعطى التقدم التكنولوجي المذكور للسوق مدى ونطاقاً اوسع خصوصا من الناحية الجغرافية. واعطى اكتشاف الذهب في مصنع خياطة سوتر (و هو مصنع للخياطة وجد احد الاشخاص فيه ذهبا) اعطى الاستثمار دافعاً كدفع للاموال المستحقة الى سوق نيويورك من مناجم ذهب كاليفورنيا.

وتزامن التوسع نحو الغرب مع تصاعد الاعمدة البخارية من السكك الحديد وازدياد النشاط التجاري في اسهم السكك الحديد ليسجل مستويات قياسية في الثمانينيات عام ١٨٨٠.

كان تقدم النمو في نشاط الاستثمار وسوق الاسهم المالية متقدما جنبا الى جنب مع الاقتصاد ، وليس كما هي الحال في الطفرة التكنولوجية في التسعينيات عام ١٩٩٠ لم يشأ المستثمرون ان يخرجوا من الاسواق بسبب وصول التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في وقت السكك الحديد.

اندفاعة صينية متلهفة نحو نفط العراق

■ ترجمة / عادل العامل

تقدمت شركات نفط من الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعروضها على نحو مستعر حين بدأ العراق يضع في المزاد تراخيصه في ستة حقول نفط كبيرة، كما جاء في مقال كيث برادشير.

وقد فازت بالعقد الأول مشاركةً كلٌّ من برتش بتروليوم وشركة البترول الوطنية الصينية c.n.p.c.، في آخر إشارة للاهتمام الصيني بالعراق، وهو البلد الذي كان يبدو حتى وقت قريب في نطاق النفوذ الأمريكي من أجل الموارد الطبيعية.

وفي إشارة أخرى لاهتمام الصين بحقول النفط العراقية، عرضت سينوبيك Sinopec، وهي شركة التكرير الصينية العملاقة، مبلغ ٧،٢٢ بليون دولار لشراء أداكس Addax بتروليوم، وهي شركة سويدية – كندية لها عمليات في إقليم كردستان العراق وفي غرب أفريقيا. وإذا صادق مساهمو أداكس والمنظمون الكنديون على الصفقة، التي توصي بها هيئة أداكس، فسيكون ذلك أكبر مكسب طاقة عبر البحار للصين.

لقد بدأت منافسة شركة سينوبيك، أي شركة البترول الوطنية الصينية، بالحفر في الربيع في حقل نفط الأحدب Ahdab في جنوب شرق العراق. وهذه الشركات النفطية الصينية الثلاث ـ سينوبيك، وC.N.P.C، وشركة النفط بعيداً عن الساحل offshore الوطنية الصينية ـ قد قدمت عطاءاتها جميعاً في تجمعات متنوعة مع شركات متعددة الجنسية غربية في حزيران ببغداد، ولو أن هناك مفاوضات إضافية تبقى لتسوية تفاصيل كل عقد من عقودها.

إن من الشائع في صناعة النفط أن تتبع نتائج المزاد الأولية أسابيعٌ من المساومة على التفاصيل. غير أن تقديم العروض في بغداد كان ميّالاً للجدل بوجهٍ خاص، إذ طلبت متعددات الجنسية بأن تسمح لها الحكومة العراقية بالاحتفاظ بأكثر العائد من كل برميل إضافي من النفط تضخه فوق مستويات سابقة.

ويمكن أن يكون القليل من الأمريكيين أو العراقيين قد توقعوا أن تبرز الصين كواحدة من الفائزين بالنفط العراقي، خاصةً بعد ست سنوات من الحرب. غير أن علامات الاستقرار في العراق هذا العام، والانسحاب العسكري الأمريكي من المدن العراقية، قد تصادفا مع الاندفاعة الصينية لشراء أو تطوير حقول نفط ما وراء البحار.

و كما قال ديفيد زفايج، وهو متخصص في سياسات الموارد الطبيعية في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا: إن الشركات الصينية " ظلت مهتمة بالعراق، وكانت مهتمة به قبل الحرب، والآن تحسنت تلك الأمور نوعاً ما هناك، وهو على أجندتها الآن ".

و قد ادعى بعض الخبراء أن على الغرب ألاّ يقلق من حضور صيني أساسي في حقول النفط العراقية، لأنّ ذلك يعطي الصين حصةً أعظم في تحسين الاستقرار في المنطقة. " فإذا أنت أردتَ أن تكون الصين مساهماً مسؤولاً في العالم، فإنك تحتاج لأن تدع الصين تشتري لها حصصاً في العالم "، كما قال مارك ثيرلويل، مدير برنامج الاقتصاد العالمي في معهد لووي للسياسة العالمية في سيدني.

و لقد حاولت الحكومة العراقية أصلاً في السنة الماضية أن تمنح حقول النفط لشركات غربية من خلال عملية لا عروض فيها. فأثار ذلك اعتراضات جماعة شيوخ أمريكيين،كانوا يريدون شفافيةً أعظم، وقد غُيِّرت الخطة وحل محلها المزاد، ما كان له تأثيره في السماح للشركات الصينية بلعب دور أكبر بكثير.

وقدً دُهش قادة الصين للارتفاع الشديد في أسعار السلع في أوائل العام الماضي، الأمر الذي عرَّض هشاشة قطاع التصنيع الضخم في بلادهم لأسعار مواد خام عالية، وعندما هبطت أسعار النفط في الخريف، بدأت الصين بالشراء، واستيراد وخزن النفط بكميات هائلة. وكان المسؤولون، والاقتصاديون، والمستشارون الصينيون مجمعين تقريباً على القول بأن بلادهم بحاجة للاستثمار في الموارد الطبيعية، والإعراب في الوقت نفسه عن مخاوفهم من الائتمانية الطويلة الأمد للولايات المتحدة والقوة الشرائية للدولار.

لقد كانت شركات النفط الصينية مهتمة خصوصاً بشراء حقول النفط منذ أن هبطت أسعار الخام في صيف العام الماضي، لأن ذلك قد نزل بكلفة الحقول أيضاً، كما كتب فيليب أندروز ـ سبيد، المتخصص في صناعة النفط الصينية. ومع خبرة هذه الشركات في بعض البلدان الأكثر اضطراباً في أفريقيا، فإنها يمكن أن تكون لها القدرة على تدبير أمورها مع الأحوال التي لا يمكن التنبؤ بها في العراق. " وهي قد لا تكون متمكنة من تجاوز هذه المخاطر أكثر من شركات أخرى، لكن يبدو أنها متهيئة لتقبل مستوىً أعلى من الخطر، كما قال مستشهداً برغبة الصين في القيام بأعمال تجارية في السودان.

لقد واجهت الشركات الصينية سلسلة من العوائق في مساعيها لشراء شركات موارد طبيعية في بلدانٍ مصنّعة، كالولايات المتحدة واستراليا. وتلك العوائق، الناجمة جزئياً بفعل الاعتراضات السياسية في واشنطن وكانبيرا قد أرغمت الشركات الصينية على إبداء اهتمام أكبر بالموارد في بلدان أقل استقراراً مثل العراق.

إن ما يدفع الصين إلى هذا الاهتمام هو تعطش البلاد نحو النهم إلى النفط، وقد كانت الصين، في وقتٍ قريب كأوائل التسعينيات، مصدّراً رابحاً للنفط بسبب الانتاج بشكل رئيس من حقول نفط هرمة في الركن الشمالي الشرقي من الصين.

لكن استهلاك نفط الصين قد ارتفع كثيراً حينئذ، بفعل الازدهار الاقتصادي والمبيعات الصاعدة للسيارات التي أحدثت تشوّشات مرورية في المدن الكبيرة. وقد تفوقت الصين على الولايات المتحدة في هذه السنة كأكبر سوق سيارات في العالم، لأن الصين جزئياً كانت أقل تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية؛ وقد بلغ استهلاك النفط في الصين ٨ ملايين برميل في اليوم في السنة الماضية، صعوداً من (٥) ملايين برميل في عام ٢٠٠١، وفقاً لمراجعة إحصائية من شركة النفط البريطانية.

و قد أصبح إنتاج النفط أكثر بطئاً بكثير، مع شحته في حقول النفط الأكثر قِدماً. أما الحقول الجديدة، بعيداً عن الساحل أو في الصين الغربية، فنادراً ما تحل محلها. وقد أنتجت الصين ٣،٨ مليون برميل في اليوم في السنة الماضية، صعوداً من ٣،٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١، الأمر الذي ترك البلاد مع هذا معتمدة على استيراد ما يزيد على نصف نفطها.

و يمتلك العراق ما مقداره ثلث احتياطيات العالم المثبتة، بعد السعودية وإيران. ويقول جيولوجيون كثيرون إن موارد العراق النفطية الحقيقية أكبر مما تشير إليه الإحصائيات الرسمية، لأن صناعة النفط في العراق عانت من عقود من التعطيل والاستثمار المتدني. ولم يتم استكشاف الكثير من حقول النفط بشكلٍ كامل.

عن / International herald tribune

الاقتصادي
العدد (1651)السنة السابعة -الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

الأسواق الألكترونية..
مَعْلماً حديثاً ونقلة نوعية في ثقافة التسوق

■ علي الكاتب

الثورة التكنولوجية التي حدثت في العالم وماصاحبها من تطورات هائلة في مختلف الميادين ادت الى حدوث تغييرات كبيرة في الكثير من المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة في الماضي ،وان كانت وسائل التكنولوجيا الحديثة قد امتدت الى مجالات شتى وآفاق واسعة من الاختصاصات العلمية وغيرها لتمثل بذلك قفزة تقنية كبيرة في تلك المجالات ،ولم يعد خافيا ان اي مجال في الحياة لم يعد بعيدا عن تلك التطورات والسوق هنا لم يعد كالسابق بعد تلك المتغيرات اذ حدثت تطورات كبيرة قفزت بمستوى التسوق التقليدي الى مستوى التسوق عبر الانترنت ووسائل الاتصالات لايصال السلع والمنتجات الى المنازل بصورة مباشرة مما يشكل قفزة نوعية في عالم الاسواق والتسوق في العراق ،والملفت في النظر ان هذه المبادرة تظهر في محافظة البصرة قبل الكثير من المحافظات والمدن العراقية الاخرى بما فيها العاصمة بغداد (عدا اقليم كردستان) ما يدلل على امكانية منافسة البصرة لبغداد في هذا المجال وتبوؤ لقب العاصمة التجارية للعراق في المستقبل وفقا لموقعها الجغرافي وقربها من الخليج العربي ومن الحدود لدولتين جارتين .

مدير موقع سوق هرج الالكتروني مهدي الاجودي تحدث قائلا:

تعد تقنية التجارة الالكترونية او التسوق الالكتروني من المظاهر الجديدة في مجال تقنية المعلومات التي انتشرت في أغلب دول العالم المتحضر بسبب الفوائد الجمة التي تقدمها هذه التقنية لجميع الشرائح في الاسراع بوتيرة الاقتصاد وتسهل للفرد الحصول على شتى اصناف البضائع وهو جالس امام شاشة حاسوبه، بل انها تتيح المجال لاي شخص راغب في عرض بضاعته من دون ان يكون له محل او معرض لعرض تلك البضائع فمحله او معرضه يعتبر موقع الانترنت الذي من خلاله يمكن لاي شخص ان يرى تلك البضائع التي قد يرغب في شرائها، ناهيك عن ميزة مهمة جدا وهي عدم الخضوع للبعد المكاني في عرض تلك البضائع ففي المحل التقليدي السلعة المعروضة للبيع تكون مرئية من قبل اهل المدينة او اهل المحافظة التي يقع فيها ذلك المحل بينما عندما توضع السلعة في متجر الكتروني فانها تكون مرئية لكل ابناء ذلك البلد، بل لكل العالم .كما انه هناك ميزات اخرى تتعلق بالمخاطر الامنية فقد يتعرض الشخص الذي يقوم بالتسوق التقليدي الى مخاطر متعددة (وهي كثيرة في بلدنا) فقد تسرق نقوده لكنه لا يتعرض لذلك اثناء تسوقه من خلال الموقع الالكتروني فكل معاملاته تتم الكترونيا ابتداءً من عرض السلعة والمزايدة عليها الى عملية البيع ودفع الاموال الكترونياً.

ومن ميزات التسوق الالكتروني ان يكون هناك تنافس ما لشراء سلعة معينة مطلوبة فمثلا قد يعرض شخص سلعة وان كانت مستعملة لكن لها اثر معين في نفوس آخرين اذ قد يطلبها اكثر من شخص ولكنها يجب ان تباع لشخص واحد وهنا يأتي دور المزايدة عليها حيث قد يصل سعرها الى غير المتوقع من بائعها لكثرة التنافس على شرائها ولكن وحده من يفوز بالمزاد قادر على شرائها وهذا غير متوفر في المحال التقليدية حيث أن هناك بعض المنتجات التي تباع في دول أخرى غير متوفرة في بلدك وبالتالي تكون عملية الشراء عبر الإنترنت الوسيلة الوحيدة للحصول عليها.

ويضيف قائلا : لقد لمسنا ضرورة واهمية التسوق الالكتروني في العراق لتتولد لدينا الفكرة في تصميم موقع للتسوق الالكتروني الذي اطلقنا عليه اسم (سوق هرج الالكتروني) لما لسوق هرج من مدلول شعبي في نفوس العراقيين فهرج كما نعرفه ونحن صغار فيه كل شي وكما يقولون من الابرة الى اكبر شيء يمكن ان تشتريه ويحتوي الجديد والمستعمل وفعلا اصبحت الكلمة مطابقة لما نريده، متجر الكتروني تباع فيه السلع الجديدة والمستعملة كما يمكن ان تكون فيه مزادات على السلع ، والفكرة تولدت في البداية من صديق لي مغترب في الخارج وقد اعجبته كثرة المتاجر الالكترونية في البلد الذي يعيش فيه، كما انها قد تكون ممارسة شبه يومية له هناك فطرح عليّ الفكرة وسألني عن امكانية برمجة هكذا موقع وتطبيقه في العراق ، حيث برمجة هكذا موقع يتطلب نوعا معينا من البرمجة يختلف عن النمط المعروف لبرمجة مواقع الويب فهو يتطلب تصميما ديناميكا متحركا ويعتمد على قواعد البيانات ويكون التعامل مع الموقع من قبل المستخدمين انفسهم لا من قبل ادارة الموقع فخرج الى النور بعد شهر تقريبا من البرمجة وذلك في عام ٢٠٠٦ وحجزنا له الاسم .www harej.com . ومن المفارقات التي يجب ان اذكرها هنا انه بعد سنة من تصميم الموقع وبعد الاهتمام الكبير الذي اولاه المتصفحون للموقع تنبأ البعض منهم الى اهمية التسوق الالكتروني وبدأوا في تصميم مواقع مشابهة وقد راسلني بعضهم طالبا بيع الاسم (هرج) مقابل مبلغ مغر في ذلك الحين لكننا اصرينا ان نحتفظ بالاسم لما له من مدلول شعبي واعلامي كما اسلفت.

وعن اهم الخدمات التجارية التي يقدمها الموقع للزائرين يقول الاجودي:

يعد موقع سوق هرج موقعا فتيا حتى الان وهو بحاجة الى كثير من التطوير والاضافة اليه الى الكثير من التقنيات التي تسهل التعامل به ، وهو بصورة اساسية الان يتيح الاشتراك فيه مجانا ويجعل رصيدا في حساب الشخص المشترك ما يمكنه من عرض سلعة ما للبيع فيه كما يمكنه من اجراء المزايدات عليه ، وهو (اي الموقع) يقدم نشرة بريدية مجانية لكل مشتركيه تدل على حركة عرض السلع فيه، فمثلا اذا كنت مشتركا فيه وقد قام مشترك اخر بعرض سلعة معينه فيه تأتيك رسالة عبر بريدك الالكتروني تعلمك انه قد تم عرض سلعة جديدة في السوق قد تكون مهتما بها وقد ترغب في شرائها وهكذا ، كذلك في حالة عرض سلعتك في الموقع ومع قيام شخص ما بعمل مزايدة عليها يعلمك الموقع بهذا المزاد في ارسال رسالة الى بريدك الالكتروني وهذه الخدمات اضيفت لكي يكون هناك نوع من التفاعل بين الزبون والموقع .

ويضيف: كذلك انتهينا مؤخرا من اضافة خدمتين الاولى خدمة القائمة البريدية وهي قائمة فيها العديد من الايميلات المختلفة والتي تقدم لوكالات الاخبار معلومات متعددة للنشر في مواقعها او قد تحتاجها شركة ما للترويج لمنتجاتها فبدلا من ان ترسل تلك الاخبار او تروج تلك المنتجات لعناوين محدودة فقط والتي هي بحوزة الوكالة تلك او الشركة توفر امكانية واسعة من خلال موقع سوق هرج الالكتروني لارسال تلك الاخبار الى شريحة اوسع وهذا يؤدي الى سرعة انتشار المعلومة والخبر مع الترويج للمنتج في شريحة اوسع ضمن الفضاء الالكتروني .

والخدمة الاخرى هي خدمة دليل هرج التجاري وهو دليل تجاري يمكن لاي شخص او مؤسسة او محل تجاري ان يضيف من خلاله اسم نشاطه التجاري والمجال الذي يتخصص فيه وبتوفير محرك بحث متطور يمكن لاي شخص عندما يقدم للتعامل مع اي مؤسسة تجارية اي يقدم له الموقع كشفا كاملا باسماء تلك الشركات او المحال مع بيان عناوينها التفصيلية وارقام هواتفها وهذه النشاطات التجارية يمكن ان تضاف الى الموقع مجانا .

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المحررون : كريم محمد حسين، احمد العابدي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

جدلية الاستثمار والأمن

■ عباس الغالبي

يتلعثم الاستثمار مرتبكا مع وجود بيئة امنية مضطربة ، فلا استثمار من دون أمن حقيقي وهذه جدلية مترابطة لايختلف عليها اثنان، لان الامن من شأنه أن يوفر بيئة استثمارية خصبة تسير فيها سفينة المشاريع الى بر الامان دونما عراقيل وعقبات .

وفي العراق كان أشد مايواجه المستثمرين المتطلعين الى العمل في سوقه هاجس الامن الذي كان عقبة كبرى أمام ولوج الشركات العربية والعالمية عالم الاستثمار في العراق ، وبعد مرور أكثر من ست سنين خلت غاب الاستثمار الاجنبي ولازالت عجلة الانتاج متوقفة في ظل الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وذهب الكثير من المراقبين والخبراء الى الامن المضطرب كسبب رئيسي يتذرع به المستثمرون وشركاتهم في وقت تذهب الجهات الحكومية الى رسم صور وردية للحياة العراقية سعيا منها لجذب المتطلعين الى الاستثمار في ظل التوجه الاستثماري الحكومي عالي المستوى خلال الاشهر القليلة الماضية والذي برز من خلال المؤتمرات التي عقدت في لندن وباريس وواشنطن وأخيرا في برلين فضلا عن المؤتمرات الاخرى في بغداد .

ويبقى السؤال الملح: هل ان الوعود التي قطعتها الحكومة للشركات العالمية واقع حال أم انها مجرد امنيات لم يكتب لها النجاح لاسيما بعد الخروقات الامنية الاخيرة التي حدثت في يومي الاربعاء والاحد الداميين ، وحيث ان تلك الشركات لم يتبق لديها سوى الهاجس الامني كسبب يعوق دخولها الى السوق المحلية بعد ان اجرت الحكومة بعض التعديلات المهمة على حيثيات قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والتي كانت مثار تخوف من الشركات والمستثمرين على حد سواء .

> في ظل الاوضاع السياسية والانتخابية الحالية نتوقع تأخير دخول الشركات الاستثمارية الى مابعد موعد الانتخابات البرلمانية نهاية كانون الثاني من العام المقبل ، ليصاب المشهد الاقتصادي بنكسة اخرى بسبب التداعيات السياسية التي غالبا ما تضرب الوضع الاقتصادي عرض الحائط وتنصرف الطبقة السياسية للملمة امورها الانتخابية وتأجيل عملية الاعمار والتنمية التي ترتبط مباشرة بحياة الناس المعيشية التي تأتي خلف الاستحقاقات السياسية في ظل تطلع الجميع الى بناء دولة مؤسساتية دستورية تنأى بنفسها عن المصالح السياسية البحتة.

وفي ظل الاوضاع السياسية والانتخابية الحالية نتوقع تأخير دخول الشركات الاستثمارية الى مابعد موعد الانتخابات البرلمانية نهاية كانون الثاني من العام المقبل ، ليصاب المشهد الاقتصادي بنكسة اخرى بسبب التداعيات السياسية التي غالبا ما تضرب الوضع الاقتصادي عرض الحائط وتنصرف الطبقة السياسية للملمة امورها الانتخابية وتأجيل عملية الاعمار والتنمية التي ترتبط مباشرة بحياة الناس المعيشية التي تأتي خلف الاستحقاقات السياسية في ظل تطلع الجميع الى بناء دولة مؤسساتية دستورية تنأى بنفسها عن المصالح السياسية البحتة.

ومن هنا فأن الامن يعد ركنا أساسيا من اركان نجاح العملية الاستثمارية التي أصبحت الظروف مهيأة أكثر من أي وقت مضى بعد هذه المخاضات التي تبلورت فيها الرؤى لاطلاق عملية الاستثمار بشكل واسع وفي القطاعات الاقتصادية كافة لاسيما بعد احتمالات صعود اسعار النفط خلال النصف الاول من العام المقبل ٢٠١٠ الذي يمكن من خلاله اعداد موازنة استثمارية هائلة قادرة على تلبية الحاجات الملحة التي تتطلبها عملية الاعمار والتنمية .

وتبقى جدلية الامن والاستثمار في مقدمة الاولويات التي تحقق بيئة استثمارية نشيطة بعيدة عن الاخفاقات ، وهي في أهميتها تكاد تكون أهم من التخصيصات المالية لانها الجاذب الاول للمستثمرين الذين مازالوا مترددين في دخول عالم الاستثمار في العراق.

abbas.abbas80@yahoo.com